الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: العلوم التجارية

التخصص: تجارة دولية

المنظمة العالمية للتجارة وأثرها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي

(في إطار اتفاقية تجارة الخدمات GATS) خلال الفترة 2013/2006

إعداد الطالبات:

آمال عمامرة

نرينب ترعة

تحت اشراف الأستاذ:

نصر ضو

لجنة المناقشة

د . عبد الرزاق بن علي	أستاذ محاضر أ بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	رئيساً
أ . نصر ضو	أستاذ مساعد أ بجامعة قاصدي مرباح ورقلة	مشرفاً ومقرراً
د . نذير غانية	أستاذ محاضر ب بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	ممتحنا
د . نور الدين جوادي	أستاذ محاضر ب بجامعة الشهيد حمه لخضر الوادي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهـــداء

الحمد لله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار ثـم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار

الحمد لله الذي وفقنا لهذا ولم نكن لنصل إليه لولا فضل الله علينا أما بعد

من دواعي الفخر والاعتزاز أن أهدي ثمرة جهد هذا العمل المتواضع إلى

الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما

إلى أفراد أسرتي وسندي في الدنيا ولا أحصي لهـم فضل

إلى كل الأقارب والأصدقاء ورفقاء الدراسة من دون استثناء

إلى كل من ترك أثرا طيبا في حياتي

إلى من ذكرهـم قلبي وسهى عنهـم قلمي

زينب _ آمال

شكر وتقدير

الشكر أولا لله عز وجل، كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه على توفيقه وعونه

كما نتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان إلى أستاذنا الفاضل الأستاذ:

"نصر ضو" على حسن إشرافه على هذا العمل بتوجيهاته ونصائحه القيمة وعلى جميل صبره

خالص شكرنا وأمتناننا لجميع الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم

التسيير بجامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كما نتقدم بمزيد من الشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة على تكرمهم بقبول

مناقشة بحثنا وتحكيمه

كما لا يفوتنا أن نعبر عن شكرنا الخالص إلى الأخت الكريمة: "**سعيدة عامرة**"

على مساعدتها لنا في أنجاز هذا العمل

وإلى كل من ساندنا من قريب أو بعيد من أجل إعداد هذه المذكرة.

قـــائمة المحتويـــات

قائمة الجداول

رقم الجدول	البيان	الصفحة
01	معدلات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة 2006_2013	48
02	نسبة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي	52
03	التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي	58
04	نسبة الصادرات إلى الواردات لدول مجلس التعاون الخليجي	59

قائمةالأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1_1	الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية	14
2_1	تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي بالمليون دولار خلال فترة 2006_2013	40
2_2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لكل دولة من دول المجلس بالمليون دولار خلال فترة 2006_2013	40
1_2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة بالمليون دولار خلال فترة 2006_2013	40
2_2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمملكة البحرين بالمليون دولار خلال فترة 2006_2013	40
3_2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمملكة العربية السعودية بالمليون دولار خلال فترة 2006_2013	41
4_2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسلطنة عمان بالمليون دولار خلال فترة 2006_2013	41
5_2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة قطر بالمليون دولار خلال فترة 2006_2013	41
6_2	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت بالمليون دولار خلال فترة 2006_2013	41
2_3	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدلات النمو للأنشطة النفطية في دول مجلس التعاون الخليجي بمليون دولار خلال فترة 2006_2013	42
2_4	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدلات النمو للأنشطة الغير نفطية في دول مجلس التعاون الخليجي بمليون دولار خلال فترة 2006_2013	42
2_5	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدلات النمو والأهمية النسبية للأنشطة المكونة للقطاع الغير نفطي في دول مجلس التعاون الخليجي بمليون دولار خلال فترة 2006_2013	43
1_5	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدلات النمو والأهمية النسبية لنشاط الزراعة والأسماك خلال فترة 2006_2013	43
2_5	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدلات النمو والأهمية النسبية للأنشطة الصناعية خلال فترة 2006_2013	44
3_5	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية ومعدلات النمو والأهمية النسبية للأنشطة الخدمية خلال فترة 2006_2013	44
2_6	تطور نصيب السكان ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لتكتل دول المجلس خلال فترة 2006_2013	45
2_7	معدلات النمو% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لتكتل دول مجلس التعاون الخليجي	46
2_8	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي خلال فترة 2006_2013	47

قائمة المختصرات

Code	Définition
ATC	Agreement on Textiles and Clothing
GATS	General Agreement on Trade in Service
MFN	Most Favored Nation Treatment
NT	National Treatment
MA	Market Access
NTB	Non Tariff Barriers
TRIMs	Trade Related Investment Measures
TRIPS	The Agreement on Trade Related Intellectual Propety Rights

قـــائمةالملاحـــق

رقم الملحق	العنـــــوان
01	الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية
02	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة 2006_2013
03	إجمالي الإيرادات والإنفاق العام لدول المجلس خلال فترة 2006_2013
04	ميزان مدفوعات دولة الإمارات العربية المتحدة
05	ميزان مدفوعات المملكة العربية السعودية
06	ميزان مدفوعات دولة قطر
07	ميزان مدفوعات دولة الكويت
08	ميزان مدفوعات مملكة البحرين
09	ميزان مدفوعات دولة سلطنة عمان
10	الناتج المحلي للقطاعات الخدمية لدولة الإمارات العربية المتحدة
11	الناتج المحلي للقطاعات الخدمية مملكة البحرين
12	الناتج المحلي للقطاعات الخدمية المملكة العربية السعودية
13	الناتج المحلي للقطاعات الخدمية دولة الكويت
14	الناتج المحلي للقطاعات الخدمية دولة سلطنة عمان
15	الناتج المحلي للقطاعات الخدمية دولة قطر

الفهـــرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
قائمة الجداول	I
قائمة الأشكال	II
قائمة الاختصارات	III
الملخص	IV
المفردات الهامة في البحث	V
المقدمة العامة	أ ــ و
الفصل الأول: المنظمة العالمية للتجارة أجهزتها وآثارها	
مقدمة الفصل	08
المبحث الأول: مقدمات إنشاء منظمة التجارة العالمية وماهيتها	18-09
المطلب الأول: نشأة وتعريف منظمة العالمية للتجارة	09
أولا: نشأة منظمة العالمية للتجارة	09
ثانيا: تعريف منظمة العالمية للتجارة	10
المطلب الثاني: أهداف المنظمة العالمية للتجارة ومهامها	11
أولا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة	11
ثانيا: مهام المنظمة العالمية للتجارة	11
المطلب الثالث: أجهزة المنظمة العالمية للتجارة ومراحل الانضمام لها	14
أولا: أجهزة المنظمة العالمية للتجارة	14
ثاني: مراحل الانضمام المنظمة العالمية للتجارة	17
المبحث الثاني: اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة	26-19
المطلب الأول: اتفاقية تحرير التجارة الدولية في السلع	19
أولا: اتفاقية حول السلع المصنعة	19

قائمة المحتويات

ثانيا: اتفاقية المنسوجات والملابس	**20**
ثالثا: اتفاقية الزراعة	**20**
رابعا: اتفاقية تطبيق أجراءات الصحية(حماية الصحة النباتية والحيوانية)	**21**
خامسا: اتفاقية مكافحة سياسات الإغراق	**21**
المطلب الثاني: اتفاقية التجارة في الخدمات GATS	**22**
أولا: مبادئ اتفاقية التجارة في الخدمات	**22**
ثانيا: أهداف اتفاقية التجارة في الخدمات	**24**
المطلب الثالث: اتفاقية تدابير الاستثمار وحماية الملكية الفكرية	**25**
أولا: : اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة	**25**
ثانيا: اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالجوانب التجارية	**25**
المبحث الثالث: انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات دول العالم	**31-27**
المطلب الأول: المنظمة العالمية للتجارة وتحرير التجارة الدولية	**27**
المطلب الثاني: آثار المنظمة العالمية للتجارة على الدول النامية	**28**
أولا: الآثار السلبية	**28**
ثانيا: الآثار الإيجابية	**29**
المطلب الثالث: انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي	**30**
خلاصة الفصل	**32**
الفصل الثاني: الآثار المترتبة على انضمام دول مجلس التعاون الخليجي للمنظمة العالمية للتجارة	
مقدمة الفصل	**34**
المبحث الأول: نظرة حول مجلس التعاون الخليجي	**48-35**
المطلب الأول: أسباب قيام مجلس التعاون الخليجي ونشأته	**35**
أولا: أسباب قيام مجلس التعاون الخليجي	**35**
ثانيا: نشأة مجلس التعاون الخليجي	**36**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للمجلس التعاون الخليجي وأهدافه	**37**
أولا: الهيكل التنظيمي للمجلس التعاون الخليجي	**37**
ثانيا: أهداف المجلس التعاون الخليجي	**38**

قائمة المحتويات

المطلب الثالث: المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي	**39**
أولا: الناتج المحلي الإجمالي	**39**
ثانيا: إجمالي الإيرادات والإنفاق العام لدول المجلس	**47**
ثالثا: التضخم	**48**
المبحث الثاني: أثر اتفاقية الخدمات على ميزان الخدمات التجارية لدول مجلس التعاون الخليجي	**55-49**
المطلب الأول: طبيعة ميزان مدفوعات دول مجلس التعاون الخليجي	**49**
المطلب الثاني: الخدمات في ميزان المدفوعات الخليجي	**50**
أولا: الناتج المحلي للقطاعات الخدمية لدول مجلس التعاون الخليجي	**51**
ثانيا: مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي	**52**
المطلب الثالث: الآثار الإيجابية والسلبية لاتفاقية الخدمات على موازين دول مجلس التعاون الخليجي	**53**
أولا: الآثار الإيجابية الإجمالية	**53**
ثانيا: آثار الاتفاقية في بعض القطاعات الخدمية	**53**
المبحث الثالث: أثر اتفاقية الخدمات على التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي	**64-56**
المطلب الأول: طبيعة التجارة الخارجية في اقتصاديات دول الخليج	**56**
أولا: الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي	**56**
ثانيا: التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي	**59**
ثالثا: التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي	**60**
المطلب الثاني: الآثار الإيجابية على تجارة الخدمات الخارجية لدول مجلس التعاون	**60**
المطلب الثالث: الآثار السلبية على تجارة الخدمات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي	**62**
خلاصة الفصل	**65**
الخاتمة العامة	**67**
قائمة المراجع	**72**
قائمة الملاحق	**-**

الملخـص

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية التالية:" ما هو أثر تحرير تجارة الخدمات على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي؟"، حيث أن تجارة الخدمات عملية يتم بمقتضاها اتخاذ الإجراءات التي توسع فرصة دخول موردي الخدمات الأجنبية للسوق مما سيكون له أثر على اقتصاديات الدول. وقد جاءت هذه الدراسة كنتيجة لتطور هذه التجارة واتساعها ومدى تأثيرها على الاقتصاد كله، حيث توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن قطاع الخدمات يعتبر واحد من القطاعات الاستراتيجية التي لها انعكاس مباشر على تحقيق معدلات نمو وعوائد ايجابية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا ما يتطلب ايجاد الطرق والحلول المناسبة للنهوض بهذا القطاع وذلك عن طريق التكتلات والاتفاقيات الخاصة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: التجارة الخارجية، تجارة الخدمات، تحرير تجارة الخدمات، ميزان الخدمات، ميزان الدخل، ميزان التحويلات الجارية.

Résumé :

Cette étude vise à trouver une réponse pour la problématique suivante : « quel est l'impact de la libération du commerce de services sur les économies des pays du Conseil de coopération du Golfe (CCG) ? » où le commerce de services présente une opération à travers laquelle on fait des mesures qui élargissent la chance de participation des fournisseurs des services étrangers au marché ce qui entraine un impact sur les économies des autres pays. Cette étude est le résultat du développement de ce commerce et de sa propagation et de l'ampleur de son impact sur toute l'économie. Le fruit de cette étude nous offre plusieurs résultats dont le plus important est que le secteur de services est considéré comme l'un des secteurs stratégiques qui un rapport direct avec les taux de la progression et les revenus positives sur les économies des pays du Conseil de coopération du Golfe (CCG) ce qui nécessite l'invention des stratégies convenables pour assurer une bonne progression de ce secteur. Cela se fait à travers les masses et les conventions relatives à ce secteur.

Mots clés :

commerce extérieur, commerce de services, libération du commerce de services, balance des services, revenu Le solde des transferts de fonds étrangers.

المفردات الهامة في البحث

– **التجارة الخارجية:** وتشمل التبادل الدولي السلعي، أي (التجارة الخارجية المنظورة)، والتبادل الدولي الخدمي (التجارة الخارجية غير منظورة).

– **تجارة الخدمات:** تعرف التجارة في الخدمات بأنها توريد أو عرض أو تقديم خدمة ما بما في ذلك إنتاج الخدمة وتوزيعها وتسويقها وبيعها وتسليمها.

– **تحرير تجارة الخدمات:** ينصرف إلى عملية اتخاذ الإجراءات التي توسع فرص دخول موردي الخدمات الأجنبية للسوق المحلية أو تقلل التحيز اتجاههم في مواجهة الموردين المحليين.

– **ميزان الخدمات:** ويدرج به الخدمات المتبادلة بين الدولة والعالم الخارجي، فيشمل الخدمات التي تقدمها الدولة للخارج (المتحصلات)، والخدمات التي حصلت عليها من الخارج (المدفوعات)، ويتضمن أنواع مختلفة من الخدمات مثل: خدمات النقل، التأمين، السياحة، الصيرفة، الاتصالات، التعليم، الاستشارات الفنية، الخدمات الحكومية، والخدمات الأخرى.

– **ميزان الدخل:** ويدرج به مستلمات عوائد خدمات رأس المال المستثمر في الخارج (استلام فوائد القروض، استلام أرباح على الاستثمار في الخارج) ومدفوعات مستحقات خدمات رأس المال الأجنبي المستثمر في البلد (دفع فوائد القروض الخارجية، دفع أرباح على الاستثمار الأجنبي).

– **ميزان التحويلات الجارية:** يخصص هذا الحساب لتسجيل التحويلات من جانب واحد، أي التحويلات التي يترتب عليها انتقال موارد حقيقية أو موارد مالية من وإلى الخارج دون اقتضاء مقابل في الحال أو المستقبل، وهذه التحويلات قد تكون خاصة (تحويلات المهاجرين لذويهم في الخارج)، أو حكومية (المنح والتعويضات النقدية أو العينية).

المقدمة العامة

1. مقدمة:

نظمت ثماني جولات للاتفاقات التجارية متعددة الأطراف خلال الفترة الواقعة بين (**1947** و**1994**). وتعد الجولة الأخيرة (الأوروغواي **1986-1994**) أهم وأعقد وأطول الجولات بسبب ازدهار العلاقات الاقتصادية العالمية بدرجة كبيرة جدا، فقد تزايدت الصادرات السلعية واتسعت حركات رؤوس الأموال وحدث تقدم تكنولوجي هائل وسريع في ميدان انتقال وتبادل المعلومات. أضف إلى ذلك أن التنظيم التجاري العالمي الجديد لم يعد يقتصر على السلع بل يشمل أيضا الخدمات التي باتت تشكل خمس المبادلات العالمية وكذلك حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة. كما تمخض عن هذه الجولة ظهور منظمة التجارة العالمية التي أصبحت الإطار الوحيد لتنفيذ النظام التجاري الجديد القائم على الاتفاقات متعددة الأطراف (**29** اتفاقا).

يرتكز هذا النظام على تحرير التجارة العالمية من القيود الكمية والرسوم الجمركية وفق مبدأين أساسيين وهما:

الدول الأولى بالرعاية، ويعني أن الامتيازات الممنوحة من قبل دولة لبلد ما يجب أن تمنح أيضا للبلدان الأخرى، يهدف هذا المبدأ إذن إلى تحقيق المساواة بين جميع الدول. والمبدأ الثاني يقضي بأن السلع المستوردة يجب أن تعامل معاملة السلع المنتجة محليا، وتكمن أهمية هذا المبدأ في المساواة بين السلع بغض النظر عن الدولة المنتجة، لكن النظام الجديد وضع عدة استثناءات على هذين المبدأين.

وتختلف استفادة الدول من هذا النظام تبعا لدرجة تقدمها الاقتصادي وإمكانياتها المالية والتكنولوجية، كلما ارتفعت هذه الدرجة وهذه الإمكانيات زادت المكاسب، والعكس بالعكس، وعلى هذا الأساس لم يقم النظام الجديد على اعتبارات إنسانية تهتم بمعالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الفقيرة، بل على المنافسة الحادة في جميع الميادين التي قد تفضي إلى تعقيد هذه المشاكل، ولم يقم على المساواة بل على استمرار هيمنة الدول الصناعية الكبرى على الاقتصاد العالمي. ولما كان العالم العربي يتكون من بلدان نامية، تصبح مكاسبه ضعيفة مقارنة بتلك التي يحققها العالم الصناعي، ولما كانت هذه البلدان العربية وبالأخص دول مجلس التعاون الخليجي مختلفة اختلافا كبيرا في ما بينها من حيث تقدمها الاقتصادي وإمكانياتها المالية، تصبح

استفادتها وكذلك معاناتها من النظام الجديد متباينة، ورغم ذلك فإن الانتماء إلى منظمة التجارة العالمية أقل خطورة من الانزواء. وهكذا انضمت إليها **06** دولة عربية منطوية تحت مجلس التعاون الخليجي .

و بين عام **1980** وعام **1999** تضاعف حجم التجارة العالمية مرتين، في حين تراجع حجم التجارة الخارجية العربية. في بداية هذه الفترة كانت تجارة الأقطار العربية تشكل **85%** من ناتجها المحلي الإجمالي ثم وصلت في نهايتها إلى **43%**. تراجعت إذن وبشكل كبير أهمية التجارة الخارجية في الاقتصاديات العربية، في حين حدث العكس تماما على الصعيد العالمي خاصة في الدول الصناعية الكبرى والآسيوية والأميركية اللاتينية. وخلال تلك الفترة ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية بنسبة **52%** وانخفضت التجارة الخارجية بنسبة **24%**، أي لم تقد زيادة الإنتاج إلى تحسين المبدلات الخارجية، في حين حدث العكس على الصعيد العالمي. بل إن نسبة زيادة التجارة الخارجية العالمية تفوق نسبة زيادة الإنتاج العالمي. لاشك أن تراجع إيرادات النفط ساهم في هذه النتيجة، ولكن يتعين عدم المبالغة في ذلك، فحتى على افتراض حصول البلدان العربية حاليا على إيرادات نفطية تعادل تلك التي كانت تحققها في بداية الثمانينيات فإن الملاحظات المذكورة تبقى صحيحة من الناحية المبدئية.

يعود تباطؤ الأهمية التجارية العربية إلى عدة عوامل ليست فقط اقتصادية بل كذلك إدارية وسياسية وعسكرية، لكن هذا البحث سيناقش فقط الانعكاسات الإيجابية والسلبية للنظام التجاري العالمي المنبثق عن جولة أوروغواي على التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي، وسوف تعتمد المنهجية على التحليل الجزئي لهذا النظام أي تفكيكه إلى عناصره المختلفة وبيان تأثير كل عنصر على الاقتصاديات لدول المجلس، وسنركز على تأثير المنظمة العالمية للتجارة من خلال اتفاقية الخدمات، نظرا لطبيعة اعتماد دول المجلس على السلع النفطية في مجمل تعاملاتها.

1. الإشكالية الرئيسية

وباعتبار كل هذا يمكن طرح الإشكال الرئيسي التالي:

كيف يؤثر انضمام دول مجلس التعاون الخليجي إلى منظمة التجارة العالمية على اقتصادياتها من خلال اتفاقية "الجات"؟

ويندرج تحت التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

2. الأسئلة الفرعية :

- ما هي الانعكاسات المترتبة على انضمام دول مجلس التعاون الخليجي للمنظمة العالمية للتجارة؟
- هل تتمتع دول المجلس بميزات نسبية في قطاع الخدمات؟
- ما هي الآثار المترتبة عن تحرير تجارة الخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي؟
- ما هو شكل الانعكاسات التجارية لتحرير تجارة الخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي؟

3. فرضيات الدراسة:

- الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة والانفتاح التجاري الذي تدعو إليه المنظمة العالمية للتجارة يترتب عليه انعكاسات التي تستدعي المفاضلة بين المنافع والتكاليف الممكنة الناتجة عنها.
- تعاني دول مجلس التعاون الخليجي من انعدام المزايا النسبية في قطاع الخدمات، مما يجعل ميزان الخدمات يحقق عجزا مستمرا.
- يؤثر تحرير تجارة الخدمات سلبا على التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.
- سيطرة المحروقات على الصادرات الخليجية تقلل من انعكاسات تحرير تجارة الخدمات على ميزان مدفوعات الخليجي.

4. مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة مبررات لاختيارنا لهذا الموضوع تتمثل في:

✓ **مبررات شخصية:**

- الرغبة في دراسة الموضوع.
- الموضوع يندرج ضمن التخصص.
- محاولة التعرف على اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي.

✓ **مبررات موضوعية:**

- اهتمام مختلف الدراسات التي عنت بتحرير التجارة الخارجية للدول النامية بتحرير تجارة السلع، دون تركيزها على تحرير تجارة الخدمات وأثره على تجارة الدول النامية خصوصا دول مجلس التعاون الخليجي.

5. أهداف الدراسة وأهميتها:

تكمن أهداف الدراسة في :

- محاولة توضيح أهم بنود ومبادئ الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات باعتبارها الإطار العام لتحرير تجارة الخدمات والذي يضم أكبر عدد من البلدان على المستوى الدولي.
- إبراز مساهمة قطاع الخدمات في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي .
- محاولة تحليل تأثير تحرير تجارة الخدمات على ميزان الخدمات والتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.
- المساهمة في البحوث والدراسات المهتمة بقضايا أثر تحرير تجارة الخدمات في دول مجلس التعاون الخليجية.

وتتجلى أهمية دراستنا في النقاط التالية:

- الأهمية التي تحتلها تجارة الخدمات، باعتبار قطاع الخدمات من أهم القطاعات وأسرعها نموا.
- الموقع الهام الذي توليه دول مجلس التعاون الخليجي لقطاع الخدمات وتحرير تجارة الخدمات باعتبارها من أهم مرتكزات التنمية الحديثة.

6. الدراسات السابقة:

دراسة "منيف مُحَّد الشمري" حول: "**اتفاقية منظمة التجارة العالمية وأثرها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي**"، دراسة اقتصادية إسلامية لاتفاقية الخدمات، مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد الاسلامي، جامعة اليرموك بالأردن. تهدف هذه الدراسة إلى قياس الآثار الايجابية والسلبية المتوقعة لاتفاقية الخدمات ومدى تأثيرها على التكامل الاقتصادي الخليجي، توصل فيها الباحث إلى نتيجة مفادها أنه على الدول الاسلامية والعربية إقامة اتفاقيات تجارية مشتركة واتحادات ومجالس وأسواق مشتركة، مما يقوي وجودها في العضوية المنظمة.

دراسة "صباح نعوش" حول: "**مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربي ومنظمة التجارة العالمية**"، تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي في ظل الانضمام للمنظمة

العالمية للتجارة. حيث توصلت في الأخير إلى ضرورة إحداث تكتل نفطي عالمي يضم جميع الدول المصدرة للنفط الخام الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. بغض النظر عن انتمائها للأوبك. بحيث يسعى هذا التكتل إلى تحقيق ثلاث أهداف وهي إلغاء التدابير المقيدة للسياسات النفطية، والضغط على منظمة التجارة العالمية لمعاملة الضرائب على استهلاك المنتجات النفطية معاملة الرسوم الجمركية، وإبرام اتفاقات متعددة الأطراف خاصة بالتجارة النفطية.

دراسة "فاطمة بو سالم" بعنوان "**أثر تحرير التجارة الدولية في الخدمات على كفاءة النشاط المصرفي في الدول النامية**" –دراسة حالة الجزائر–، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة– الجزائر، **2011/2010**، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التجارة الدولية في الخدمات المصرفية على كفاءة البنوك المحلية في الدول النامية ومنها الجزائر وذلك من خلال تحليل عدد من النقاط تمثلت في تحليل الآليات التي تعتمد عليها الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات بصفة عامة والمصرفية بصفة خاصة، تحليل الالتزامات التي تقدمت بها الدول النامية لمعرفة مدى توافق مستواها في مجال تحرير الخدمات المصرفية في إطار الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات مع ظروف أسواقها المصرفية المحلية من حيث درجة التحرر والانفتاح. التعرف على أهم الإصلاحات التي مست المنظومة المصرفية الجزائرية استعدادا للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. وقد خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أنه بالرغم من كبر حجم المساهمة النسبية للبنوك العمومية الجزائرية من اجمالي الأصول المصرفية فإن البنوك الخاصة والأجنبية لديها مؤشرات كفاءة أكبر، مما يستدعي النظر في استراتيجية الإدارة لهذه البنوك العامة بالجزائر حتى تقوى على المنافسة المرتقبة في حال الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

7. حدود الدراسة:

بهدف معالجة الإشكال محل الدراسة وتحقيق الأهداف، قمنا بوضع حدود وأبعاد لدراسة الموضوع والمتمثلة فيما يلي:

✓ **الحدود المكانية للدراسة:** يقتصر هذا البحث على تناول أثر اتفاقية تحرير تجارة الخدمات على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، وهي الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، الكويت، سلطنة عمان، وقطر.

✓ **الحدود الزمانية للدراسة:** وتمتد فترة الدراسة من (**2006–2013**).

8. منهج الدراسة:

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل أبعاده والإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المتبناة، سنعتمد في هذه الدراسة على:

✓ **المنهج الوصفي والتحليلي:** الذي يركز على الوصف الدقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة ومن ثم تحليلها وتضمينها للدلالات المختلفة المستخدمة في ذلك التحليل، ونستخدمه في سرد وصفي لطبيعة اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من خلال إدراج حملة من المفاهيم الأساسية وعرض تقسيماته المختلفة.

✓ **المنهج التحليلي الاستقرائي:** الذي يركز على تحليل الأوضاع والعلاقات بين مختلف المتغيرات الاقتصادية وسنستخدمه في تحليل أثر تحرير تجارة الخدمات على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي. محاولين استنتاج الآثار الايجابية والسلبية.

9. صعوبات البحث:

تمثلت في عدم توفر دراسات تطبيقية وتحليلية تقيس أثر هذه الاتفاقية على الميزان التجاري لدول المجلس.

10. محتوى الدراسة:

من أجل الإجابة على التساؤلات السابق ذكرها قمنا بتقسيم موضوع الدراسة إلى فصلين رئيسيين، حيث يتناول الفصل الأول المنظمة العالمية للتجارة أجهزتها وآثارها، من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تناول المبحث الأول مقدمات إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وماهيتها، المبحث الثاني اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة، أما المبحث الثالث فتناول انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات دول العالم.

أما بالنسبة للفصل الثاني فهو بعنوان: الآثار المترتبة على انضمام دول مجلس التعاون الخليجي للمنظمة العالمية للتجارة والذي بدوره ينقسم إلى ثلاث مباحث، حيث المبحث الأول يستعرض نظرة حول مجلس التعاون الخليجي، المبحث الثاني يعالج أثر إتفاقية الخدمات على ميزان الخدمات التجارية لدول مجلس التعاون، أما المبحث الثالث فيعالج أثر اتفاقية الخدمات على التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

وفي الأخير ختمنا دراستنا بخاتمة عامة تضم نتائج الدراسة واختبار صحة فرضياتها من عدمها، كذلك تضم التوصيات و آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

المنظمة العالمية للتجارة أجهزتها وآثارها

مقدمة الفصل:

على مدى أكثر من نصف قرن حدثت تطورات كبيرة في النظام التجاري الدولي، بدأت هذه التطورات بتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة "الجات" عام **1947**، مرورا بالعديد من الجولات التفاوضية حول تحرير التجارة وصولا إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية "**OMC**" عام **1994**.

ظهرت فكرة إنشاء منظمة التجارة العالمية لأول مرة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية قبل عمل "الجات" حيث أعدت الحكومة الأمريكية عام **1945** مشروعا لإنشاء منظمة التجارة الدولية، على غرار إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولكن الكونغرس الأمريكي رفض هذا المشروع وكان ذلك عام **1950**، ومع مرور الوقت وتشعب عمليات التجارة الدولية وتطورها خاصة في الثمانينات، نادى البعض بإنشاء منظمة التجارة الدولية في جولة الأورجواي، على الرغم من المعارضة الأمريكية إلا أنها وافقت مؤخرا.

تتضمن اتفاقية منظمة التجارة العالمية ستة عشرة مادة عامة تغطي مختلف الجوانب القانونية والتنظيمية التي تحكم عمل هذه المنظمة.

يتناول هذا الفصل موضوع منظمة التجارة العالمية، من حيث نشأتها وأهدافها والمهام التي تقوم بها وهيكلية أعمالها ومراحل الانضمام لها ومن ثم التطرق إلى أهم اتفاقياتها الخاصة بتحرير التجارة وإجراءات الاستثمار وحماية الملكية الفكرية ومن ثم يتم تناول التأثيرات والانعكاسات السلبية والإيجابية على اقتصاديات دول العالم.

المبحث الأول: مقدمات إنشاء المنظمة العالمية للتجارة وماهيتها

لقد حدثت تحولات مهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، هيأت الأوضاع ووفرت الشروط المناسبة التي ساعدت على إنشاء كيان جديد يشرف على تنظيم العلاقات التجارية الدولية، وتوجيه السياسات التجارية القطرية. وفي ظل هذه التحولات أنشأت المنظمة العالمية للتجارة "**OMC**"*.

المطلب الأول: نشأة وتعريف المنظمة العالمية للتجارة:

أولا: نشأة المنظمة العالمية للتجارة

يأتي إنشاء المنظمة العامية للتجارة في ضوء استكمال النظام الاقتصادي العالمي الجديد لأركانه الرئيسية، حيث تمثل هذه المنظمة التي أنشأت في **1995/01/01** الركن الثالث من أركان هذا النظام الى جانب صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبالتالي تعمل منظمة التجارة العالمية مع كل من البنك والصندوق على إقرار وتحديد معالم النظام الاقتصادي العامي الجديد، الذي اصبح يتميز بوحدة السوق العالمية ويخضع لإدارة وإشراف مؤسسات اقتصادية عالمية تعمل بصورة متناسقة.[1]

تعتبر منظمة التجارة العالمية هي خليفة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (الجات) والتي انشأت في أعقاب **الح.ع.2** وبالرغم من ان المنظمة العالمية للتجارة مازالت حديثة فإن النظام التجاري متعدد الأطراف الذي تم وضعه في الأصل تحت الجات قد بلغ عمره **50** عاما. وبعد أن شهد العالم نموا استثنائيا في التجارة العالمية فقد زادت صادرات البضائع بمتوسط **6 %** سنويا، وساعدت الجات ومنظمة التجارة العالمية على إنشاء نظام تجاري قوي ومزدهر مما ساهم في نمو غير مسبوق.[2]

* **OMC**: Organisation Mondial du Commerce.

[1] عبد المطلب عبد الحميد: **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية** (من الأورجواي لسياتيل وحتى الدوحة)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003، ص 17.

[2] ليث محمود حسن خطاطبة: **"قضايا منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الاردن والدول النامية"**، بحث مقدم الى برنامج كرسي منظمة التجارة العالمية، كلية اللغات الاجنبية، جامعة الاردن، 2011، ص5.

ثانيا: تعريف منظمة التجارة العالمية

لم تعرف الوثيقة الختامية لجولة الاورجواي المنظمة العالمية للتجارة التي تمت بموجبها الموافقة على إنشاء هذه المنظمة، كما لم تعرفها اتفاقية المنظمة المعقودة في مراكش **1994/04/15** التي دخلت حيز التنفيذ **1995**.

تعددت التعاريف المنظمة العالمية للتجارة حسب أراء الباحثين والمفكرين والذي من خلالها سنذكر مايلي:

– المنظمة العالمية للتجارة هي: "منظمة دولية تعمل على حرية التجارة العالمية من خلال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول وما يترتب على ذلك من آثار اقتصادية وسياسة اجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية المعنوية."[1]

– المنظمة العالمية للتجارة هي: "منظمة اقتصادية عالمية النشاط ذات شخصية قانونية مستقلة وتعمل ضمن منظومة النظام الاقتصادي العالمي الجديد، على إدارة وإقامة دعائم النظام التجاري والدولي وتقويته في مجال تحرير التجارة الدولية، وزيادة التبادل الدولي والنشاط الاقتصادي العالمي وتقف على قدم المساواة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في رسم وتوجيه السياسات الاقتصادية الدولية المؤثرة على الأطراف المختلفة في العالم للوصول إلى إدارة أكثر كفاءة وأفضل للنظام الاقتصادي العالمي."[2]

– عرف بهاجيراث لالداس* المنظمة العالمية للتجارة أنها: "عبارة عن مجموعة من القواعد التي يجب على الحكومات إتباعها في صياغة سياساتها وممارساتها في مجالات التجارة الدولية في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية وتحدد هذه الاتفاقيات حقوق الحكومات والتزاماتها القابلة للتنفيذ داخل إطار متعدد الأطراف."[3]

---

[1] سهيل حسين الفتلاوي: **منظمة التجارة العالمية**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 46.

[2] عبد المطلب عبد الحميد: **مرجع سبق ذكره**، ص 176.

[*] **بهاجيراث لالداس**: خبير في التجارة الدولية، ومدير سابق لبرامج التجارة في مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، وايضا سفير الهند وممثلها الدائم لدى الجات سابقا.

[3] مخالدي حنان: **"واقع وافاق الزراعة العربية في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة"**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010، ص ص 98، 99

المطلب الثاني: أهداف المنظمة العالمية للتجارة ومهامها

من خلال هذا المطلب سنتطرق إلى أهم الأهداف ومهام منظمة التجارة العالمية.

اولا: أهداف المنظمة العالمية للتجارة:

تتلخص أهم أهداف المنظمة في النقاط السبعة التالية:[1]

– تأكيد الالتزام بتحرير التجارة الدولية وتنظيمها، وترسيخ مبدأ المساواة في المعاملة، والالتزام بقواعد مدونة السلوك في العلاقات التجارية الدولية.

– تخفيض الرسوم والحواجز الجمركية، وجميع العوائق القانونية على التجارة العالمية بها في ذلك السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية.

– تقوية القواعد الخاصة بمعالجة قضايا الدعم والإعانات والرسوم التعويضية ومكافحة الإغراق وإجراءات الوقاية منها.

– تطوير نظام تسوية المنازعات التجارية ووضع آلية فعالة لتطبيق القرارات والاحكام الصادرة.

– إيجاد آلية لمراجعة وتعديل السياسات التجارية الوطنية للدول الأعضاء الساعين للعضوية، لتحقيق مزيدا من الشفافية في أنظمة التجارة الدولية.

– التوسع في تكوين الاتحادات التجارية، مثل مناطق التجارة الحرة والاتحادات الجمركية والسوق المشتركة لزيادة التعاون الدولي، وتحقيق الحواجز بين الدول الأعضاء مع مرور الزمن.

– الاجتماع في مؤتمرات دورية على فترات متقاربة لمناقشة ما تم إنجازه وللتشاور في الخطوات القادمة، ولفض الخلافات والنزاعات التي يمكن أن تؤثر بين الدول الأعضاء من حين لآخر.

ثانيا: مهام المنظمة العالمية للتجارة

تنحصر مهام المنظمة في عنصرين أساسيين هما ميادين نشاطها ووظيفتها:[2]

1. ميادين تدخلها أو نشاطها:

إن المنظمة العالمية للتجارة تخدم الإطار المؤسساتي وتقود العلاقات التجارية بين أعضائها في المسائل المرتبطة بميدان تدخلها والأدوات القانونية المرافقة للاتفاقية وكذا الاتفاقيات والأدوات القانونية المسماة

[1] رمزي محمود: **منظمة التجارة العالمية** (قلعة استنزاف موارد الدول النامية)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، بدون سنة النشر، ص 75.

[2] محفوظ لعشب: **المنظمة العالمية للتجارة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006، ص 29.

بالاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف والتي تعتبر جزء لا يتجزأ من اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة وهي مجبرة لكل الأعضاء والتي يطلق عليها الاتفاقيات الجماعية التجارية، وهي اتفاقيات لا ترتب أي حقوق أو التزامات على الأطراف التي تنظم إليها. ثم أخيرا الاتفاقيات العامة الواردة على الرسوم الجمركية والتجارة لسنة **1994** وهي تختلف عما قرر في إطار اتفاقية "الجات" لسنة **1947**، بحيث أن هذه الأخيرة كان هدفها الرئيسي إقامة نظام تجارة دولية حر مبني على:

- إتباع مبدأ عدم التمييز في المعاملة بين الدول في التجارة الدولية بحيث يخضع أعضاء المنظمة.
- منع القيود الكمية في المبادلات التجارية بين الأعضاء.
- يكون الحل للخلافات عن طريق التشاور بين الأعضاء.
- مبدأ المعاملة الوطنية.
- مبدأ التحفظات الجمركية المتبادلة.
- مبدأ الشفافية.
- مبدأ المفاوضات التجارية.
- مبدأ المعاملات التفضيلية في العلاقات التجارية بين الشمال والجنوب.

إن لب موضوع منظمة العالمية للتجارة يمكن أن يتمثل في محتوى جميع الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الأورغواي والتي تهدف أساسا إلى: [1]

- التحرير التدرجي من خلال المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في المنظمة وتعزيز الفكر التنافسي العادل.
- الحفاظ على سيادة القانون في العلاقات التجارية الدولية وخلف ميكانيزمات تتلاءم مع مبادئ الثقة والشفافية في العلاقات التجارية الدولية.
- التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والإشراف على كل ما يخص النتائج المحصلة في اتفاقية أورغواي والتي شملت تجارة السلع، الخدمات، حقوق الملكية الفكرية، ومقاييس الاستثمار المتعلقة بالتجارة والزراعة ومختلف أنواع الدعم والإجراءات الخاصة بالتعويض.
- توفير مظلة للمباحثات التجارية المتعددة الأطراف.

[1] **المرجع نفسه**، ص 30.

- وقد تضمنت أحكام الاتفاقية الخاصة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة ستة عشرة مادة شملت إنشاء المنظمة وميادين تدخلها ووظائفها وهياكلها وعلاقتها مع المنظمات الأخرى وأمانتها وميزانيتها والقانون الأساسي لها بالإضافة الى قانونها الأساسي وكيفية اتخاذ قراراتها والتعديلات التي يمكن أن تحدث إلى غير ذلك م الأحكام والاتفاقات التي تطبق أو لا تطبق بين أعضائها.

2. وظيفة المنظمة العالمية للتجارة

ينص اتفاق تأسيس المنظمة العالمية للتجارة على أنها مكلفة بأداء الوظائف التالية:[1]

- **تنفيذ الاتفاقيات:** يجب عليها تسهيل تنفيذ وإدارة وتفعيل الصكوك القانونية لجولة الأورغواي وأي اتفاقيات جديدة قد يجري التفاوض حولها مستقبلا.
- يجب أن توفر محفلا للمزيد من المفاوضات بين البلدان الأعضاء حول الأمور التي تغطيها الاتفاقات إضافة إلى القضايا الجديدة الي تقع ضمن ولايتها.
- **تسوية المنازعات:** ستكون مسؤولة عن تسوية الخلافات والنزاعات الناشئة بين البلدان الأعضاء.
- **مراقبة السياسة التجارية:** ستكون مسؤولة عن تنفيذ المراجعات الدورية للسياسات التجارية في البلدان الأعضاء.
- **التعاون مع المنظمات الأخرى:** تتعاون المنظمة مع المنظمات الدولية والمنظمات الغير حكومية الأخرى، وخاصة تلك التي تعمل في النشاط الاقتصادي والتجاري، حيث نجد أنها تتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والوكالات الملحقة به، وهذا لتأمين التوافق في صنع السياسات الاقتصادية على الصعيد الدولي وهذا في الجوانب المختلفة التجارية والنقدية والمالية.[2]

[1] مقال منشور على صفحة الانترنت بعنوان: "**وظيفة المنظمة العالمية للتجارة**"، تاريخ الاطلاع 2016/02/05، وقت الاطلاع 18:15، أنظر الرابط **www.syria-news.com**

[2] Mahfoud lacheb, organisation mondial du commerce (omc), traduit par mahmoud zauaoui, offic des publications universitaires, alger, 2007, p21

المطلب الثالث: أجهزه المنظمة العالمية للتجارة ومراحل الانضمام لها:

أولا: أجهزة المنظمة العالمية للتجارة:

يمكن القول أن الهيكل التنظيمي للمنظمة العالمية للتجارة يعكس الأهداف والمهام والوظائف التي أنشأت من أجلها ولعل الشكل التالي يوضح ذلك:[1]

الشكل رقم (1_1): الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية

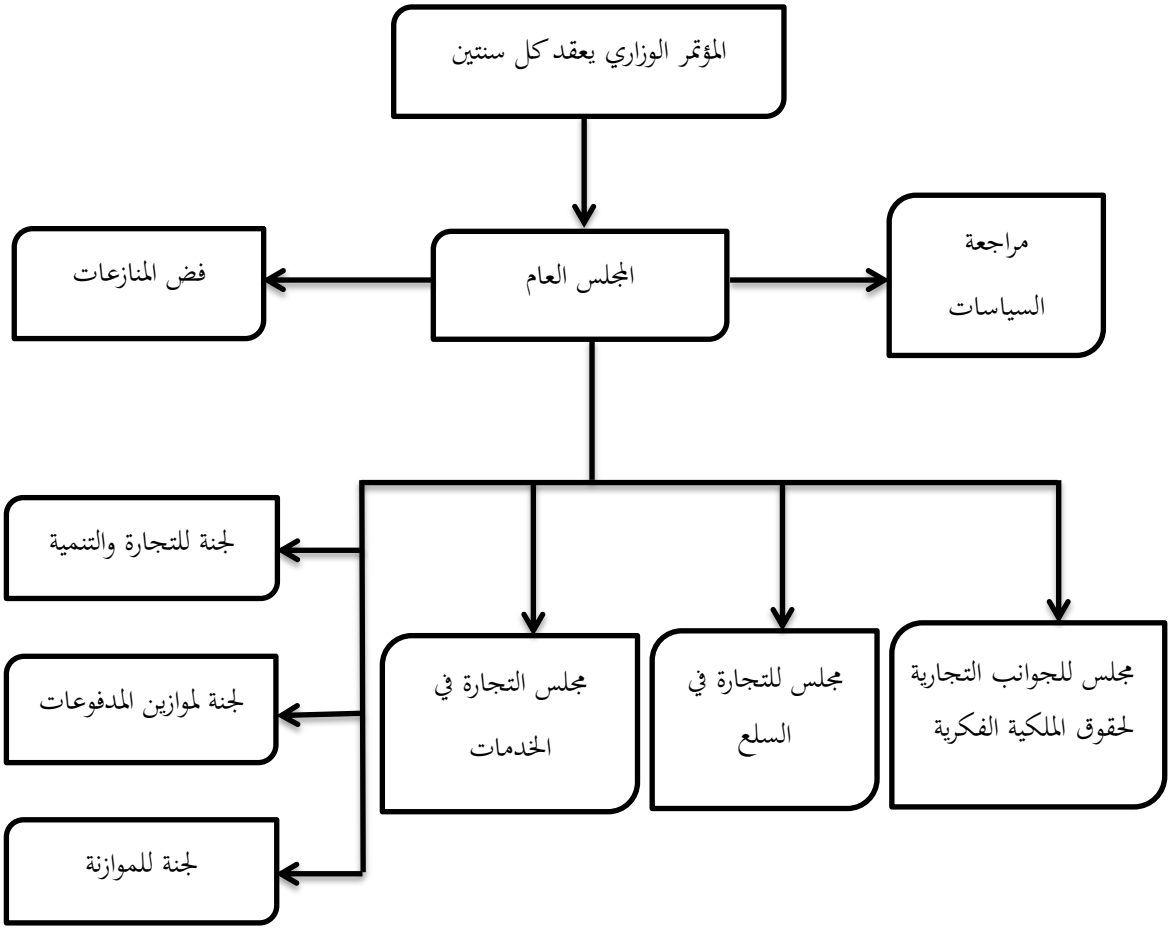

المصدر: عبد المطلب عبد الحميد، **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية** (من الاورجواي لسياتل وحتى الدوحة)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003، ص187.

[1] عبد المطلب عبد الحميد: **مرجع سبق ذكره**، ص187.

من خلال الهيكل التنظيمي يتضح أن هناك مجموعتين من الأجهزة، أجهزة عامة وأخرى متخصصة وسيتم توضيح عملها فيمايلي:

1) الأجهزة العامة:

وهي تلك الأجهزة المنصوص عليها في اتفاقية مراكش وتشمل كلا من:[1]

– **المؤتمر الوزاري:** يتكون هذا الجهاز من ممثلي جميع الأعضاء (المادة **1/4** من اتفاقية مراكش) لكل عضو صوت واحد (المادة **1/9** من اتفاقية مراكش) وهذا لتحقيق مبدأ المساواة بين الدول ويضطلع المؤتمر الوزاري بالمهام الرئيسية للمنظمة، حيث أن له سلطة اتخاذ القرارات في جميع المسائل التي تنص عليها الاتفاقيات التجارية المتعددة الأطراف، وتتمثل المسائل التي تدخل في اختصاص المؤتمر الوزاري فيمايلي:

✓ منح العضوية للدول أو الأقاليم الجمركية (بموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء) .

✓ مناقشة التعديلات التي تقترحها الدول الأعضاء في المنظمة، حيث أن للمؤتمر وحدة الحق في تعديل اتفاقية مراكش.

✓ الإعفاء من التزام مفروض على إحدى الدول الأعضاء.

– **المجلس العام:** ويعتبر الجهاز المحوري للمنظمة ويتكون من ممثلي جميع دول الأعضاء، ويقوم بمهام المؤتمر الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته حيث ينعقد مرة على الأقل كل سنتين، وبالتالي فالمجلس العام له صفة الاستمرارية لأنه قابل للانعقاد في أي وقت، ومن أهم اختصاصاته:

✓ **اختصاص إداري:** ويتمثل في اعتماد المجلس للأنظمة المالية وتقديرات الميزانية السنوية.

✓ **اختصاص رقابي:** حيث له صلاحية القيام بمسؤوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية متى يكون ذلك مناسب.

✓ **اختصاص قضائي:** حيث يمكن للمجلس أيضا القيام بمسؤوليات جهاز تسوية المنازعات متى يكون ذلك مناسب.

[1] آسيا الوافي: **"التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة"**، مذكرة ماجيستير، اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007، ص 82.

يقوم المجلس بالإشراف العام على المجالس النوعية كمجلس التجارة في السلع، مجلس التجارة في الخدمات ومجلس حقوق الملكية الفكرية، والاطلاع على أنشطة مختلف الأجهزة كما ينفرد المجلس بصلاحية إقامة التعاون مع كل المنظمات الدولية من أجل تحقيق التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية.[1]

- **الأمانة:** ينشئها المؤتمر الوزاري ويقوم بتعيين مدير عام يرأسها، كما يقوم هذا الأخير بتعيين موظفي الأمانة وفقا للقواعد التي يعتمدها المؤتمر الوزاري وتأخذ الأمانة مسؤولية القيام بالمهام الإدارية المتمثلة في الشؤون المالية ومسائل الميزانية، والأهم من ذلك مساعدة الأعضاء في تسوية المنازعات ومساعدة فرق التحكيم في الجوانب القانونية والإجرائية للأمور المعروضة.

- **جهاز تسوية المنازعات:** يقوم هذا الجهاز بمباشرة أعماله من خلال المجلس العام للمنظمة، فحسب اتفاقية مراكش ينعقد المجلس للاضطلاع بمسؤوليات جهاز تسوية المنازعات المشار إليها في وثيقة التفاهم الخاصة بتسوية المنازعات، متى كان ذلك مناسبا.[2]

– **آلية استعراض السياسة التجارية:** يعتبر هذا الجهاز من الأجهزة المستحدثة، فقد كانت اجتماعات الدول الأعضاء في الجات **1947** تمثل نوعا من الاستعراض العام للسياسة التجارية، إلا أنه لم يكن هناك إطار تنظيمي محدد يحكم تلك الاجتماعات ويحدد الهدف منها وأسلوب عملها، لذلك نص الملحق **(03)** لاتفاقية مراكش على إنشاء آلية استعراض السياسة التجارية، والهدف من إنشائها هو القيام بتقويم شامل للعلاقة بين السياسات والممارسات من جهة والعلاقة بين السياسات والنظام التجاري من جهة أخرى ولتحقيق ذلك فقد أسندت هذه المهمة للمجلس العام للمنظمة الذي يضطلع بمسؤوليات جهاز مراجعة السياسة التجارية متى كان ذلك مناسبا، وللجهاز الحق في تعيين رئيس له وفي وضع إجراءاته حسب ما تقتضيه الضرورة.[3]

[1] آسيا الوافي: **المرجع السابق**، ص 83.
[2] **المرجع نفسه** ، ص 84.
[3] **المرجع نفسه** ، ص85.

2) الأجهزة المتخصصة:

وتنقسم الأجهزة المتخصصة في هذه المنظمة إلى نوعين هما:[1]

– **المجالس المتخصصة:** وتشمل مجلس التجارة في السلع، ومجلس التجارة في الخدمات، ومجلس حقوق الملكية الفكرية، ويتولى كل مجلس الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التي تقع في دائرة اختصاصه، من خلال مجموعة من اللجان الفرعية ومجموعات التفاوض التابعة له، وتخضع هذه المجالس الثلاثة للإشراف المباشر للمجلس العام، مع العلم أن عضوية هذه المجلس الثلاثة مفتوحة لجميع من يرغب من الدول الأعضاء في المنظمة.

– **اللجان الفرعية:** وتتكون هذه اللجان بمشورة المجلس الوزاري، ومنها: لجنة التجارة والتنمية، لجنة قيود ميزان المدفوعات، لجنة الميزانية المالية والإدارة ولجنة التجارة والبيئة، وتقوم هذه اللجان بالمهام الموكلة إليها بموجب الاتفاقيات متعددة الأطراف، وبما يكلفها به المجلس العام.

ثانيا: مراحل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة

في حين أن الانضمام إلى هيئة الأمم المتحدة أو إلى منظمات جهوية يكون بطريقة شبه تلقائية في آجال قصيرة، ويبقى الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة إجراء معقد وليس له مدة محددة فوجود إجراء موحد ومقنن لا يؤدي بالضرورة إلى مخطط واحد للانضمام ولكنه يختلف من حالة لأخرى، ويعود هذا إلى طبيعة المنظمة التي يقودها أعضاؤها.

تمر عملية الانضمام بالمراحل التالية:[2]

1) **طلب العضوية:** تبدأ عملية العضوية عندما تقدم الدولة التي ترغب بالانضمام طلبا إلى المدير العام تطلب فيه رسميا الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ويرسل هذا الطلب بعد ذلك إلى جميع دول الأعضاء في المنظمة، وبعد أن يوافق المجلس العام، يتم تشكيل فريق عمل مكون عادة من الدول الأعضاء ذات المصالح الكبرى مع الدولة الطالبة العضوية.

2) **جمع المعلومات:** هذه المرحلة مخصصة لجمع المعلومات حول النظام التجاري لمقدم الطلب والهدف منها هو من جهة توضيح التغييرات التي على مقدم الطلب القيام به حتى تتوافق قوانينه وسياساته مع اتفاقيات منظمة

[1] آيات الله مولحسان: "**المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية**"، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 79.

[2] خزندار وردة: "**تأثير انضمام الجزائر الى المنظمة التجارة العالمية على المنظومة المصرفية**"، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص 19.

التجارة العالمية. ومن جهة أخرى تشكل هذه المعلومات قاعدة لقيام المفاوضات الخاصة بالنفاذ لأسواق السلع والخدمات.

خلال هذه المرحلة تطلب المنظمة من الحكومة المعينة بالانضمام تقديم مذكرة بالنظام التجاري فيها متضمنة وصفا لجميع السياسات الاقتصادية والتي لها علاقة باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة. كما على مقدم الطلب الإجابة على مجموعة الأسئلة الكتابية التي تطرحها عليه دول الأعضاء.

3) **مرحلة المفاوضات حول شروط الانضمام**: عندما يكتمل لدى فريق العمل ما يكفي من البيانات حول السياسات التجارية الحقيقية للدولة طالبة العضوية، يبدأ التفاوض حول شروط الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية بين الدولة المعنية وأعضاء فريق العمل، كما تعقد مفاوضات بين البلد المعني وكل عضو من أعضاء المنظمة يرغب في ذلك، حيث تشمل هذه المرحلة عدة جولات من المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف حول جداول التعريفة الجمركية والقيود الغير جمركية وحرية وصول البضائع والخدمات إلى السوق، وتسفر هذه المفاوضات التي يمكن أن تجري جنبا إلى جنب مع عملية جمع المعلومات، عن شروط محددة لانضمام الدولة المعنية للمنظمة.

4) **مرحلة إعداد الوثيقة الشاملة المتعلقة بالانضمام والمصادقة النهائية عليها**: يتم في هذه المرحلة تلخيص نتائج جميع المفاوضات في وثيقة واحدة تشمل نتائج جميع دورات فريق العمل، تحت ختم مبادئ التعددية، ويجب أن تخضع هذه الوثيقة للموافقة من طرف أعضاء فريق العمل الذي يحيلها بدوره إلى المجلس العام والمؤتمر الوزاري لاعتمادها. وعلى المؤتمر الوزاري أن يقر بأغلبية ثلثي الأعضاء بروتوكول الانضمام الذي يدخل حيز التنفيذ بعد مضي ثلاثين يوما على مصادقة الحكومة الدولة المعنية عليه.[1]

[1] خزندار وردة: **المرجع السابق**، ص 20.

المبحث الثاني: اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

تحدد اتفاقيات منظمة التجارة العالمية المبادئ العامة لتحرير التجارة والاستثناءات المسموح بها، كما تؤكد على الالتزامات المتخذة من طرف كل بلد عضو من أجل فتح الأسواق الخارجية. تلزم هذه الاتفاقيات الدول الأعضاء بضمان الشفافية في السياسة التجارية للبلد مع إشعار المنظمة وإعلامها بالقوانين السارية والتدابير المتبناة.

المطلب الأول: اتفاقية تحرير التجارة الدولية في السلع

جاءت هذه الاتفاقية لتنظيم التجارة في السلع، حيث اتفق الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة على الحد من العراقيل التي تواجهها التجارة الدولية في السلع، وسمحت للدول الأعضاء باتخاذ إجراءات ضد التجارة غير العادلة، وهذا بحماية منتجاتها وأسواقها بوسائل لا تمس القوانين ونظم المنظمة، حيث اتفق الأعضاء في المجال السلعي على نقاط عريضة بشأن الزراعة والمنسوجات والملابس. وفيما يلي سنحاول عرض أهم ما جاء حول التجارة في السلع.

أولا: اتفاقيات حول السلع المصنعة:

من أهم ما توصلت إليه جولة الاورجواي في مجال السلع المصنعة هو تعدد أشكال التنازلات الجمركية المتبادلة، والتي قد تأخذ شكل التحرير الكامل في قطاع سلعي معين، بمعنى إعفاء هذا القطاع كلية من الرسوم الجمركية أو تخفيضها بالنسب التي تحددها الدولة في جداول التزاماتها، والتي تم الاتفاق عليها، وفيما يلي محصلة التنازلات التي تقدمت بها الدول المشاركة في المفاوضات:[1]

- خفض تعريفات السلع المصنعة في الدول الصناعية من متوسط **6,3 %** إلى **3,7%** أي بنسبة خفض **40%** وكذا مضاعفة الجزء من وارداتها من السلع الصناعية الذي يدخل إلى أسواقها.
- تقليص حجم شريحة الواردات التي تدخل أسواق الدول الصناعية بتعريفة **15%** فأكثر من **7%** إلى **5%** من إجمالي الواردات في حين تخفض من **9%** إلى **5%** بالنسبة للدول النامية.
- رفع نسبة الربط للتعريفة من السلع المصنعة من **87%** إلى **99%** في الدول الصناعية ومن **21%** إلى **73%** في الدول النامية، ومن **83%** إلى **98%** للاقتصاديات المتحولة.

[1] عبد الواحد العفوري: **العولمة والجات** (الفرص والتحديات)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000، ص64.

- خفض التعريفة الجمركية على **64%** من إجمالي واردات الدول المتقدمة، و**64%** من إجمالي خطوط التعريفة في الدول النامية.

- التزام الدول المتقدمة بخفض تعريفاتها ب **40%** على الأسماك، المنتوجات، الملابس، الجلود، المطاط، الأحذية، ومعدات النقل، ونسبة **60%** على الاحتساب والورق وعجائن الورق والماكينات اليدوية.

- التزام الدول الصناعية بتوزيع التعريفات على السلع الصناعية بشرط أن لا تتجاوز الواردات الخاضعة لرسوم تزيد عن **15%** بنسبة **27%** فيما يتعلق بالمنسوجات **11%** بالنسبة للواردات الجلود، المطاط، الأحذية، ومعدات السفر.

ثانيا: اتفاقيات المنسوجات والملابس: *ATS

تم إدراج المنسوجات والملابس في اتفاقيات الجات بسبب إصرار البلدان النامية على ذلك. حيث ما يقر **ب 50%** من التجارة والغزل والمنسوجات والملابس كانت تخضع لاتفاقية الأطراف المتعددة. وهي عبارة عن ترتيبات ثنائية للحصص، مما كان يمثل انتهاكا مستمر لمبدأ عدم التمييز الذي نادت به الجات.

فالوضع السابق كما يعتبر وضعا شاذا وخارجا على قواعد حرية التجارة والمنافسة الشريفة، وخاصة المقارنة بالصناعات الأخرى، ولهاذا تمت مفاوضات في مراحل متعددة. واتفق على كثير من القواعد في إعلان "بونتاديل أيستي" وكانت أهم القواعد التي اتفق عليها وضع قواعد وترتيبات مؤقتة والحفاظ بالحماية لمدة مؤقتة على أن يتم إدماج هذا القطاع تدريجيا في النظام العالمي الجديد لحرية التجارة والمعاملات حتى يتم تدقيق الأوضاع ووجهة النظر هذه تتفق مع وجهة نظر البلاد المتقدمة.[1]

ثالثا: اتفاقية الزراعة

جعلت البلدان الصناعية كل أصناف المنتجات الزراعية مشمولة بالرسوم الخاضعة للتقييد، وسوف تخفض القيود الحالية للرسوم الجمركية من خلال **6** أعوام بنسبة **36%** في المتوسط باستخدام الرسوم الجمركية لعام (**1986ـ1988**)، وقد تحولت القيود الكمية إلى رسوم جمركية يتم تخفيضها بنفس النسبة، ومع ذلك فإنه من المتوقع أن تكون التخفيضات الحقيقية قليلة، ويرجع ذلك بصفة رئيسية إلى الرسوم الجمركية المقيدة الجديدة أعلى من المعدلات الحقيقية.

* **ATC** :Agreement on Textiles and Clothing

[1] بورزيق خالد: "**آثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول**"، مذكرة ماجيستير في القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة ميلودي معمري، تيزي وزوو، 2008، ص44.

كما أسفرت النتائج المباحثات حول الزراعة عن وضع إطار لإصلاح طويل الأجل للتجارة في المنتجات الزراعية يستهدف إنشاء نظام التجارة في المنتوجات الزراعية يستند إلى قوى السوق وأنه من الضروري الشروع في عملية الإصلاح من خلال التفاوض حول الالتزامات المعلقة بالدعم والحماية، ومن خلال وضع قواعد وأنظمة معززة وأكثر فعالية للجات.[1]

رابعا: اتفاقية تطبيق الإجراءات الصحية (حماية الصحة النباتية والحيوانية):

تتعلق هذه الاتفاقية بكل التدابير التي من شأنها أن تؤثر بصفة مباشرة أو غير مباشرة على التجارة الدولية. وجاء هذا الاتفاق تكميلاً لاتفاق الزراعة، حيث ترتبط المنتجات الزراعية بوجه عام والغذائية بوجه خاص ارتباطاً مباشراً بصحة الإنسان، الحيوان والنبات.

تعرف هذه التدابير بأنها تلك التي تتخذ من أجل حماية حياة الإنسان والحيوان والنبات من جميع المخاطر المسببة للأمراض. وللدول الأعضاء الحق في اتخاذ التدابير الصحية بموجب الاتفاقية بناء على الدليل العملي، ولكن على الدولة أن تتأكد أن هذه التدابير لا تميز بين الدول الأعضاء على نحو غير مبرر.

علاوة على ذلك لا يجوز تطبيق الاتفاقية بحيث تكون قناعاً تختفي وراءه القيود التي تفرض على التجارة الدولية. و بناء على ذلك فإن اتفاقية الحواجز الفنية التجارية تشجع الدول الأعضاء على وضع تدابيرها على أساس المعايير، القواعد الإرشادية والتوصيات الدولية حيثما كان ذلك ممكنا.[2]

خامسا: اتفاقية مكافحة سياسات الإغراق:

كثير ما يتبع أسلوب الإغراق للتغلب على المنافسة في السوق الدولية، وقد نصت اتفاقية منع السياسات الإغراق على الحد من هذه الممارسات وذلك لتحقيق المنافسة المتكافئة.

في جولة الاورجواي تم عقد اتفاق خاص لمنع سياسة الإغراق، وتحديد معناه بالتدقيق. وفي حالة مخالفة هذا الاتفاق تعطي الاتفاقية الحق للبلد المتضرر في فرض ضريبة خاصة ضد الإغراق كتعويض.

[1] سمير محمد عبد العزيز: **التجارة العالمية والجات 1944**، مركز الاسكندرية للكتاب، 1999، ص 415.

[2] بن موسى كمال: "**المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد**"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص151.

تحدد الاتفاقية المنافسة الإغراقية، وتضع المعايير اللازمة لتحديد الضرر وإجراءات مكافحته والعمل على إنهائه في جميع الأحوال خلال **5** سنوات من تطبيق أحكام المنظمة العالمية للتجارة، ولقد أعطى الاتفاق للدول النامية معاملة تفضيلية في مجال مكافحة الإغراق نظرا لظروفها الاقتصادية.[1]

المطلب الثاني: اتفاقية التجارة في الخدمات: GATS*

كان إدراج التجارة في الاتفاق انعكاسا لأهميته الكبيرة، من تحرير التجارة وقد شمل الاتفاق العام لتجارة الخدمات عددا من الالتزامات، فطبقا لشرط الدولة الأولى بالرعاية، فإنه تحظر المعاملة التمييزية في مواجهة مقدمي الخدمات الأجانب كما يشير هذا الفصل إلى ضرورة الإعلان عن جميع القوانين والنصوص التي تعمل على تسيير زيادة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات العالمية، والوصول إلى قنوات توزيع وشبكات المعلومات إلا أن النصوص تسمح بفرض قيود في حالة وجود صعوبات في ميزان المدفوعات، وحينما تفرض هذه القيود فينبغي أن لا تكون تمييزية وأن لا تضر الأطراف الآخرين، وأن تكون ذات طبيعة مؤقتة.

أولا: مبادئ اتفاقية الخدمات

من خلال الآتي سنذكر الأحكام والمبادئ العامة في اتفاقية الخدمات:[2]

1. مبدأ الدولة الأولى بالرعاية: MFN*

هو قيام كل دولة عضو بمنح الخدمات وموردي الخدمات من أي دولة عضو أخرى فورا ودون شروط معاملة لا تقل رعاية عن تلك التي تمنحها للخدمات وموردي الخدمات من أي دولة أخرى.

ويجوز إعفاء أي دولة عضو من هذا الالتزام ومنح استثناءات من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية وفقا للملحق الخاص بهذا الشأن، والذي يشترط الآتي:

- يتم تحديد الاستثناءات وقد بدأ سريان الاتفاق.
- قيام مجلس التجارة في الخدمات بمراجعة كافة الاستثناءات الممنوحة لفترة تزيد عن **5** سنوات.
- يجب ألا تزيد فترة الإعفاء عن **10** سنوات، وفي كل الأحوال يجب أن تخضع هذه الإعفاءات للتفاوض خلال الجولات المتتالية لتحرير التجارة.

---

[1] بن موسى كمال: **المرجع السابق** ، ص151.

* **GATS** :General Agreement on Trade in Service

[2] منشور على صفحة الانترنت بعنوان: "**اتفاقية التجارة في الخدمات بمنظمة التجارة العالمية (الجاتس)، وزارة التجارة والصناعة**"، تاريخ الاطلاع 2016/05/02، وقت الاطلاع 10:45، من خلال الرابط: www.mci-gov.sa

* **MFN** : Most Favoured Nation Treatment.

2. مبدأ المعاملة الوطنية: *NT

ويقصد بها عدم التمييز في المعاملة بين الخدمة وموردي الخدمة الوطنيين والخدمة وموردي الخدمة الأجانب، وهو ما يضمن أن المورد الأجنبي يحصل على نفس المعاملة التي يحصل عليها المورد المحلي، وكما هو الحال بالنسبة للنفاذ إلى الأسواق قد تحتفظ الدولة تحت بند المعاملة الوطنية ببعض القيود للتمييز بين موردي الخدمة المحليين والأجانب، وقد تتخذ هذه القيود إحدى الصور التالية:

- التمييز في منح الدعم لصالح مورد الخدمة المحلي للتمييز في منح الدعم لصالح مورد الخدمة المحلي.
- الشروط الخاصة بالجنسية والإقامة.
- الاشتراطات الخاصة بنقل التكنولوجيا.
- الشروط الخاصة باللغة.
- حظر ملكية الأراضي والعقارات.
- التمييز في المتطلبات الخاصة بالمؤهلات، شروط الترخيص والتسجيل، التدريب.

3. مبدأ النفاذ إلى الأسواق: *MA

ويقصد به الشروط التي يسمح على أساسها لمورد الخدمة الأجنبي بتوريد الخدمة داخل أسواق دولة أخرى، وقيام الدولة بتقديم التزام معين لا يعني بالضرورة التحرير الكامل للقطاع الخدمي أو أشكال توريد الخدمة في هذا القطاع، ويمكن ترجمة ذلك علميا من خلال الاحتفاظ ببعض القيود أو التحفظات على مبدأ النفاذ إلى الأسواق، حيث حدد الاتفاق **6** أنواع من القيود التي يمكن الاحتفاظ بها تحت بند النفاذ إلى الأسواق والتي قد تتخذ إحدى الصور التالية:

- عدد موردي الخدمة (الاعتماد على اختبار الحاجة الاقتصادية).
- قيمة العمليات أو الأصول (الأصول المملوكة للبنوك الأجنبية).
- العدد الإجمالي للعمليات (القيود المفروضة على الوقت المحدد للبث الإذاعي للأفلام الأجنبية).
- العدد الإجمالي للأشخاص الطبيعيين.
- الشكل القانوني للمنشأة أو الشركات المشتركة.
- نسبة مساهمة رأس المال الأجنبي (ألا تزيد النسبة عن **49%**).

---

* **NT**: National Treatment.
* **MA** :Market Access.

4. مبدأ الشفافية: Transparency

يقصد بها اقتصار حماية الصناعة الوطنية من المنافسة الأجنبية على استخدام الرسوم الجمركية فقط دون اللجوء إلى الإجراءات الغير جمركية أو القيود الغير تعريفية **NTB*** كحظر الاستيراد أو تقييد كمياته من خلال الحصص.[1]

ثانيا: أهداف اتفاقية الخدمات

من خلا ما تطرقنا إليه من قراءة نص اتفاقية الجات نستطيع أن نلتمس أهم الأهداف في هذه الاتفاقية:[2]

- توجيه عناية خاصة للبلدان الأقل نموا التي تواجه ظروف اقتصادية معينة.
- توسيع وتدعيم نطاق حجم التجارة الدولية في مجال الخدمات.
- وضع إطار عام للتعاون متعدد الأطراف يقوم على الشفافية والتحرر التدريجي كوسيلة لتحقيق مستويات مرتفعة ومطردة من تحرير تجارة الخدمات.
- أن يتم تحرير التجارة في الخدمات على أساس المنفعة المتبادلة وضمان التوازن بين الحقوق والواجبات، بالإضافة احترام أهداف السياسة العامة للدول الأعضاء.
- تسهيل زيادة مشاركة البلدان النامية في التجارة في الخدمات وتوسيع نطاق صادراتها من الخدمات من خلا تعزيز قدرات خدماتها المحلية وكفاءتها وقدرتها على المنافسة.

* **NTB**: Non Tariff Barriers.

[1] بوطمين سامية: "**انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية**"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، نظرية التحليل الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص127 .

[2] أسامة ربيع أمين سليمان:" **تقويم أثر انضمام المملكة العربية السعودية لاتفاقية الجات على سوق التأمين السعودي**"، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة ورقلة، 2013، ص79.

المطلب الثالث: اتفاقيات تدابير الاستثمار وحماية الملكية الفكرية

أولا: اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة: *TRIMS

يمنع هذا الاتفاق الدول الأعضاء من تثبيد التجارة الدولية، عن طريق أتخاذ إجراءات تتعارض مع أحكام الاتفاقية والمتعلقة بشرط المعاملة الوطنية وعدم فرض قيود كمية على الواردات، وتراقب هذه الإجراءات لجنة الاستثمار التابعة للمنظمة، ومن أمثلة الإجراءات المعرقلة للتجارة والتي نص عليها الاتفاق مايلي:[1]

- لا يجوز أن يفرض على المستثمر الأجنبي شرط استخدام نسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي.
- لا يجوز أن يفرض على المستثمر الأجنبي تحقيق توازن بين صادراته ووارداته.
- لا يجوز فرض شروط بيع نسبة معينة من إنتاج المشروع الاستثماري في السوق.
- لا يجوز أن تطلب الدولة من المستثمر الأجنبي الربط بين النقد الأجنبي من الاستيراد وحصيلة النقد الأجنبي من التصدير.

ثانيا: اتفاقية حقوق الملكية الفكرية ذات العلاقة بالجوانب التجارية: *TRIPS*

طبقا للاتفاقية تشمل حقوق الملكية الفكرية حقوق الطبع، العلامات التجارية، براءات الاختراع، والعلامات الجغرافية للسلع، التي تشير إلى مكان الصنع والجودة العالمية للمنتج، والتصميمات الصناعية وتصميمات الدوائر المتكاملة والأسرار الصناعية، وتتعهد الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بتقييد إجراءات حماية الملكية الفكرية من خلال التشريعات المحلية وتطبيق إجراءات رادعة ضد من ينتهك هذه الحقوق، بما في ذلك الإجراءات المدنية والإجراءات الجنائية.

وتوضح الاتفاقية الحد الأدنى لمدة حماية الملكية الفكرية هو **50** سنة في مجال حقوق الطبع و**20** سنة في مجال براءات الاختراع و**7** سنوات في مجال العلامات التجارية، وليس هناك التزام بتطبيق الاتفاق قبل مرور عام واحد على إنشاء منظمة التجارة العالمية، ويمكن أن تمتد فترة السماح إلى **5** سنوات للدول النامية و**10** سنوات للدول أقل نموا.[2]

---

* **TRIMs**: Trade Reladted Investment Measurs

[1] بن عيسى شافية: "**آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**"، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011، ص35.

* **TRIPS**: The Agreement on Trade Related Intellectual Propety Rights

[2] رانيا محمود عبد العزيز عمارة: **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 34.

ويلقي تطبيق الاتفاقية أعباء جديدة على الدول الأعضاء وخاصة النامية منها، وتتمثل أهم تلك الأعباء والالتزامات في الآتي:[1]

– **ارتفاع نفقة منتجات حقوق الملكية الفكرية:** تكمن أحد أهم الآثار السلبية لتطبيق الاتفاقية في ارتفاع النفقة الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لرفع مستويات حماية حقوق الملكية الفكرية ومعاييرها، ولا سيما في قطاعات الأدوية والكيماويات الزراعية، أو الكتب والمنتجات الثقافية، وغيرها من المنتجات.

– **التشريعات الجديدة:** تفرض الاتفاقية أعباء تشريعية جديدة على الدول التي تفتقر إلى تشريعات في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية أو تلك التي تتماشى تشريعاتها مع أحكام الاتفاقية، مما يتطلب استحداث تشريعات تتوافق أحكامها والتزاماتها.

– **ارتفاع نفقة التكنولوجيا:** ستؤدي الاتفاقية إلى ارتفاع نفقة التكنولوجيا الوافدة من الدول المتقدمة إلى الدول النامية، ولا سيما إذا لجأ أصحاب الملكية الفكرية إلى المغالاة في تراخيص نقل التكنولوجيا أو التعسف في استخدام تلك الحقوق.

[1] مقال منشور على صحيفة الانترنت بعنوان: **آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في الدول النامية**، تاريخ الاطلاع 20/04/2016، وقت الاطلاع 19:48.أنظر الرابط **www.moqatel.com**

المبحث الثالث: انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات دول العالم

تتجه السياسات الاقتصادية المعاصرة إلى مزيد من الانفتاح واعتماد اقتصاد السوق وفلسفة الميزة النسبية، حيث تتميز كل دولة بمقومات اقتصادية معينة تتيح لها إنتاج السلع والخدمات بأسعار وجودة أفضل من غيرها من الدول، وتسمح منظمة التجارة العالمية بانسياب السلع والخدمات دون عوائق مما يؤدي إلى تحقيق النمو والرخاء الاقتصادي للدولة المصدرة والدول الأخرى، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى الاستخدام الأمثل للموارد العالمية، ولذلك فإن عملية تحقيق الحواجز والقيود الجمركية وإزالة العراقيل التي تحد من نمو التبادل التجاري والخدمات تفتح آفاقا جديدة للتعاون الاقتصادي بين الدول كما تطرح تحديات كبيرة أمام بعض الدول النامية.[1]

المطلب الأول: المنظمة العالمية للتجارة وتحرير التجارة الدولية

في أعقاب **الح ع 2** ظهرت الحاجة إلى تحرير التجارة الدولية للتغلب على المصاعب والمشاكل التي عانها الاقتصاد العالمي خلال فترة الحرب، ولمنع تكرار الكساد الاقتصادي الكبير الذي حاق بالعالم في أوائل الثلاثينيات من القرن **20** وقد أدرك العالم حينذاك أن تحرير التجارة هو الاتجاه الصحيح للتنمية الاقتصادية، وتحقيق معدلات نمو عالية، وتحرير التجارة من تأثير مباشر في الإنتاج والاستهلاك والاستثمار ونتيجة لذلك جاءت اتفاقية الجات عام **1947**، وهي تهدف إلى تحرير التجارة الدولية، من طريق إزالة الحواجز التجارية (جمركية وغير جمركية) التي تضعها الدول في وجه التجارة الخارجية، وفتح الأسواق للمنافسة الدولية، لتقود العالم إلى الانتعاش الاقتصادي والرخاء، ولتكون مع الصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء وإعادة التعمير، أركان النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

ولقد انتهت مفاوضات تحرير التجارة الدولية بين الدول الأعضاء في الجات إلى إعلان اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية بديلا من اتفاقية الجات وذلك في مؤتمر عقد في مدينة مراكش بالمغرب **1994/04/15**، فكان إنشاءها من أهم إنجازات جولة مفاوضات الأورجواي، لأنها كيانا دزليا جديدا يتمتع بالشخصية المعنوية المستقلة للمنظمات الدولية على عكس اتفاقية الجات التي كانت تمثل اتفاقا بين أطراف متعاقدة.

[1] آسيا الوافي: **مرجع سبق ذكره**، ص 108.

ومنذ إنشاء المنظمة العالمية للتجارة أصبحت المنظمة مسؤولة عن الإشراف على النظام التجاري العالمي وتسيير إدارة اتفاقيات الجات وتنفيذها وتوفير برنامج لمفاوضات تجارية متعددة الأطراف ومراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصفة دورية.[1]

المطلب الثاني: آثار المنظمة العالمية للتجارة على اقتصاديات الدول النامية

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح التجاري التي تدعو إليه المنظمة العالمية للتجارة يترتب عنه العديد من الآثار والانعكاسات التي تستدعي المفاضلة بين المنافع المتوقعة والتكاليف الممكنة الناتجة عنها من أجل السياسات الاقتصادية الكفؤ لتأهيل الاقتصاد وتعظيم مكاسبه عن طريق رفع مستويات الكفاءة والفعالية والقدرة التنافسية لمنظومته المؤسسية والإنتاجية والخدمية في ظل التحولات الاقتصادية والمستجدات الإقليمية الدولية، ومن خلال هذا نذكر أهم الانعكاسات والآثار وتنقسم إلى آثار إيجابية وأخرى سلبية.

أولا: الآثار السلبية

تتمثل الآثار السلبية لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية في مايلي[2]:

- الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول المتقدمة الصناعية سيزيد من أسعار الواردات الغذائية، وبالتالي له آثار ضارة على ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم.
- صعوبة تصدي الدول النامية لمنافسة المنتجات المستوردة من الخارج التي تكون بتكلفة أقل وجودة أعلى وأفضل مما سيكون له آثار سلبية على الصناعات الوطنية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.
- تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية تدريجيا، وهو ما يضعف تصريف هذه المنتجات في بيئة عالمية أكثر تنافسية.
- قد يؤدي الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز أو ازدياد عجز الموازنة العامة، أو زيادة الضرائب، مما يزيد من تكاليف الإنتاج.

[1] مقال منشور على صفحة الانترنت بعنوان: "**تحرير التجارة ومنظمة التجارة العالمية**"، تاريخ الاطلاع 2016/02/22، وقت الاطلاع 10:45 أنظر الرابط .www.moqatel.com

[2] بن عيسى شافية: **مرجع سبق ذكره**، ص50.

– تفرض الاتفاقية قيودا على صادرات بعض الدول النامية من المنتجات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة، مثل القيود الكمية المفروضة على صادرات الملابس والمنسوجات مما يعمل على الحد من زيادة صادراتها بمعدلات عالية.

– الصعوبة الشديدة للدول النامية في المنافسة العالمية أمام الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات التي تتضمن الخدمات المصرفية وخدمات التأمين والملاحة والطيران المدني، مما قد يؤدي إلى الإضرار بالصادرات الخدمية للدول النامية.

– بعض البلدان السائرة في طريق النمو ليس لهم مكان في مقر منظمة التجارة العالمية، ولا يمكن لهم التفاوض، وعدد هذه الدول **28** بلد منها: بليز، بوتسوانا، بوركينافاسو، جزر السلمون، ناميبيا، النيجر، جمهورية أفريقيا الوسطى، سان لوسي، سورينام، التشاد.[1]

ورغم ذلك يمكن للدول النامية أن تعظم استفادتها من منظمة التجارة العالمية.

ثانيا: الآثار الإيجابية

تتمثل الآثار الإيجابية لمنظمة التجارة العالمية على الدول النامية في مايلي:[2]

– يحق للدول النامية بموجب الاتفاقيات استخدام الوسائل المناسبة لحماية اقتصادها من المنافسة الغير عادلة، سواء تعلق الأمر بحدوث حالات إغراق من جانب بعض الدول أو تقديم هذه الدول دعما إلى المنتجات المصدرة بصورة تؤثر على عدالة المنافسة، حيث حدد الاتفاق الخاص بمكافحة الإغراق قواعد وشروط لمواجهته، كما وضع كذلك اتفاق الدعم والإجراءات التعويضية القواعد الخاصة بفرض رسوم تعويضية واتخاذ التدابير الحمائية اللازمة لمواجهة الدعم الغير مسموح به.

– يحق للدول النامية استثناء من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية أن تحصل على تفضيلات جمركية لصادراتها المصنعة إلى أسواق الدول المتقدمة وذلك وفقا لنظام التفضيلات الناشئ في ظل الأونكتاد، حيث طالب هذا المؤتمر بضرورة عدم المساواة في المعاملة بين الدول النامية والدول المتقدمة وإعفاء الدول النامي من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية لتمكينها من الاستفادة من نظام التفضيلات الجمركية، وقد عرف ذلك بالشرط التمكيني.

[1] jean Claude Lefort, OMC à t_elle perdu le sud, N: 2750, les document information de l'assemblé national, 2000, p 54.

[2] طالب دليلة: "**المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على التجارة الخارجية الجزائرية**"، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بالقايد، تلمسان، 2007، ص71.

– يعد إدخال قطاعي المنسوجات والملابس الجاهزة والزراعة ضمن اتفاقيات تحرير التجارة الدولية من أهم العوامل الإيجابية التي يمكن من خلالها تعظيم استفادتها من الانضمام إلى هذه الاتفاقيات خاصة وأن هاتين السلعتين من (منسوجات وزراعة) تعتبران من أهم المنتجات التي يشارك عدد كبير في إنتاجها، والتمتع بمزايا نسبية فيها بما يمكنها في إطار فتح الأسواق زيادة حصيلة الواردات إلى أسواق الدول المتقدمة.

– إمكانية منح الدول النامية استثناءات محددة بفترات زمنية مقبولة لعدم الالتزام بأحكام اتفاق القيود الفنية مع تقديم المساعدات الفنية اللازمة لها لإنشاء وتطوير هيئات توحيد القياس الوطنية.

– إن القواعد المؤدية إلى التحرير التجاري الدولي سوف تؤدي في الأجل الطويل إلى رفع الكفاءة الصناعات وتحقيق أفضل استخدام وتخصيص ممكن للموارد المتاحة في ضوء مبدأ المزايا النسبية، وهو ما يعني رفع مقدرة هذه الصناعات على مواجهة المنافسة ومن ثم توفير الموارد ثم إهمالها نتيجة سوء الاستخدام والتخصيص ونتيجة العمل في ظل كفاءة منخفضة.

المطلب الثالث: انعكاسات المنظمة العالمية للتجارة على الاقتصاد العالمي

لقد كان لقيام منظمة التجارة العالمية أثارا مهمة على الاقتصاد العالمي ، من خلال ربط علاقات ومصالح تجارية دولية متشابكة بين عدد من البلدان ، ومع ميلاد هذه المنظمة اكتمل عقد مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي الحديث الذي يتسم بهيمنة النظام الرأسمالي بمبادئه وآلياته.

وتسعى الدول الأعضاء الى الاستفادة من تحرير التجارة وحركة رؤوس الأموال الدولية. وقد سبقت ميلاد هذه المنظمة مفاوضات عسيرة برهنت على التناقضات القائمة بين الدول الصناعية الكبرى الباحثة عن أسواق لتصريف منتجاتها ، والدول النامية التي تسعى لحماية اقتصاداتها من المنافسة الشديدة ، والاستفادة من عائدات الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الواردة واعتبار المنظمة جهازا جديدا لتمرير سياسات القوى العظمى المهيمنة.

ان ابرز سمات الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن تتمثل في حركة السلع والخدمات ورأس المال والمعلومات والأيدي العاملة عبر الحدود الوطنية والاقليمية ، وهي مرتبطة بتطور تكنولوجيات الاتصال التي أدت الى جعل العالم يبدو كقرية صغيرة.

وتهدف المنظمة الى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة من جميع القيود ، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء ، وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، وتوسيع

وتسهيل الوصول الى الأسواق الدولية ، والتعاون مع المؤسسات الدولية الاخرى (صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي) لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية.[1]

وقد شهد المجتمع الدولي اهتماما متناميا بالتحولات الرئيسية التي ميزت الاقتصاد العالمي، بعد أن تسارعت وتيرتها على نحو غير مسبوق خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين، وذلك بعد قيام منظمة التجارة العالمية التي تعتبر أداة ووسيلة لها أهميتها في تنظيم وتشجيع التجارة الدولية وبالتالي إسهامها في عولمة الاقتصاد.

وقد حظي موضوع عولمة الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة بجانب هام من اهتمامات المفكرين الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاء العالم بعد أن بدا واضحا للعيان أن التطورات الاقتصادية السريعة والمتلاحقة التي يشهدها عالمنا المعاصر أدت إلى نظام اقتصادي جديد أعاد ترتيب الأولويات والأيدولوجيات الاقتصادية للدول، وإلى بروز منظومة من العلاقات والمصالح الاقتصادية المتشابكة التي ساهمت في قيام نظام اقتصادي عالمي أكثر تعقيدا وأثر تأسيس المنظمة في هذا التعقيد والتشابك[2].

[1] عدنان فرحان الجوراني: **"منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية"**، (المحور: الإدارة والاقتصاد)، الحوار المتمدن، العدد 3446، تاريخ الاطلاع 2016/02/03، وقت الاطلاع 10:20.

[2] مقال منشور على صفحة الانترنت، تاريخ الاطلاع 2016/02/21، وقت الاطلاع 10:15، أنظر الرابط التالي:
http://www.google.dz/faculty.ksu-edu.sa

خلاصة الفصل:

تبين خلال هذا الفصل أن منظمة التجارة العالمية تسعى جاهدة من أجل توفير الحماية المناسبة للسوق الدولي، وذلك من خلال ضبط معايير الجودة، بالإضافة إلى محاربة عنصر التمييز في العلاقات التجارية بين دول الأعضاء.

أصبحت المنظمة العالمية للتجارة الإطار القانوني الوحيد الذي ينظم التجارة الدولية بعد "الجات" وامتدت المجالات التي تسيرها ليس فقط تجارة السلع إنما شملت تجارة الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والاستثمارات بالإضافة إلى تطويرها لجهاز تسوية المنازعات.

يمكننا القول أن المنظمة العالمية للتجارة جاءت كتأكيد لأهمية التجارة بين دول العالم وأنه ليس بإمكان الدول النامية البقاء خارج إطار المنظمة لما لها من آثار ستنعكس على جميع بلدان العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، وكما تبين أيضا أن للمنظمة جوانب إيجابية وسلبية وأن هذه الانعكاسات ستختلف من قطر لآخر وتتفاوت من قطاع لآخر وأن الجانب الإيجابي لهذه الاتفاقيات بوضوح وشفافية، وهي كذلك تشكل أحد الركائز الأساسية للنظام العالمي الجديد والتي تنظم العلاقات التجارية الدولية.

الفصل الثاني:

الآثار المترتبة على انضمام دول مجلس التعاون الخليجي للمنظمة العالمية للتجارة

مقدمة الفصل

يعتبر القطاع الخدمي هو القطاع الأسرع نموا في الاقتصاد العالمي، ويمثل إنتاج هذا القطاع ما يوازي ثلثي الإنتاج العالمي، ويعمل به ما يقارب من ثلث العمالة العالمية ويمثل **20%** من حجم التجارة العالمية. بدأت فكرة إدخال قطاع الخدمات ضمن المفاوضات متعددة الأطراف في منتصف الثمانينات وكانت هذه الفكرة محل جدل وخلاف كبير على اعتقاد أن هذا من شأنه أن يقلص دور الحكومة في تحقيق أهداف السياسة العامة، وربما كان هذا السبب الذي فرض على الاتفاقية ضرورة إتاحة قدر كبير من المرونة.

والهدف الأساسي من هذه الاتفاقية هو فتح الأسواق المحلية والسماح للخدمات وموردي الخدمات (سواء في شكل استثمار أو عمل) بالدخول إلى أراضي الدول الأعضاء. وطبقا لهذه الاتفاقية تحدد كل دولة من الدول الأعضاء ما هي القطاعات الرئيسية أو الفرعية التي ترغب في تقديم تعهدات بالتحرر، بمعنى أنها تحدد حدود وحجم التحرر الذي تسمح به للمنافسة الخارجية، ويمكن للدولة أيضا ألا تقدم تعهدات في قطاع معين من الخدمات وذلك من خلال عدم إضافة هذه الخدمات في جدول التعهدات أو الالتزامات.

وعلى ضوء ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى أهم الآثار والانعكاسات والنتائج المترتبة لتحرير التجارة على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي في مجال الخدمات، وذلك من خلال تقديم نظرة حول مجلس التعاون الخليجي، و أثر اتفاقية الخدمات على ميزان الخدمات التجارية، ثم أثر اتفاقية الخدمات على التجارة الخارجية لدل مجلس التعاون الخليجي.

المبحث الأول: نظرة حول مجلس التعاون الخليجي

إن ظهور مجلس التعاون الخليجي كان استجابة لرغبة شعوب حولة ولوجود علاقات خاصة وسمات مشتركة تربط بينها، ولأجل أن يكون هذا المجلس وسيلة فعالة لتحقيق أكبر قدر ممكن من التنسيق والتكامل بين أعضائه في مختلف المجالات، ومن هذا المنطلق جاء قرار إنشاء هذه المنظومة. وفي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى دوافع إنشاء مجلس التعاون الخليجي وأهدافه.

المطلب الأول: أسباب قيام مجلس التعاون الخليجي ونشأته

أولا: أسباب قيام مجلس التعاون الخليجي

تشير العديد من المراجع أن هناك مجموعة من الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي، وتتلخص أهم هذه الأسباب بالتالي:[1]

1. أسباب اقتصادية: أحد أهم الأسباب التي أدت إلى قيام مجلس التعاون الخليجي هي التغيرات الجذرية في العلاقات الاقتصادية العالمية التي جاءت بحقيقة أن من يملك شيئا يحتاج له الجميع لا يمكنه أن يحافظ على هذا الشيء النادر بوسائل تقليدية، وقد كان من نتائج هذه التغيرات بروز الخليج كمنطقة تنتج ما يحتاجه الآخرون. هذه التغيرات أدت إلى ترابط عضوي بين دول الخليج الست، وجعلها تتجه لإنشاء مجلس يجمعها معا، إلى جانب ذلك كانت الرغبة في مواجهة مشاكل التنمية، القوى العاملة، الهجرة الأجنبية، تماثل الاقتصاد والتركيب السياسي والاجتماعي سببا آخر في نشأة مجلس التعاون الخليجي، حيث كانت هذه الدول تعمل على التقليل من اعتمادها على النفط وتنويع مصادر الدخل والرغبة في إيجاد قاعدة صناعية زراعية كبيرة تؤمن بعض الشيء من حاجات المنطقة.

2. أسباب سياسية: تبلورت الأسباب السياسية في أمرين رئيسيين : الأول خاص بإيران، والثاني يتعلق بالعراق، فقد خلقت الثورة الإيرانية في طهران نظاما طموحا توسعيا مصدرا لإيديولوجية خطرة على حفز الشعور الثوري وبصورة عنصرية تسبب الخلخلة في التوازن والتعايش. وبذلك أسهمت الثورة الإيرانية في زيادة الشعور والحاجة لدى دول الخليج العربية للتعاون فيما بينها، وذلك بما أحدثته من تهديد وتوتر وعدم استقرار لدول الجوار. إلى

[1] عبد المحسن لافي الشمري: **"مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتحدي الوحدة"**، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص 45.

جانب ذلك كانت الحرب العراقية الإيرانية التي اندلعت عام **1980** سببا آخر من الأسباب التي أدت لقيام مجلس التعاون الخليجي، لا سيما أن دول الخليج الست قد انتابها شعور بالخوف من احتمال امتداد الحرب إلى أراضيها، فضلا عن تلك الحرب كانت لتغيير الوضع الساند سياسيا وجغرافيا واجتماعيا، وهو الأمر الذي لم يكن للمنطقة أن تقبله وقد كان من شأن تغيير الوضع القائم ربما تدمير المنطقة وتدمير رموزها وقيمها، ولكل مصلحة في الحفاظ عليها، كذلك دفعت تلك الحرب بدول الخليج إلى التفكير والتصرف بطريقة غير تقليدية لمواجهة عملية تغيير الوضع القائم، وقد كان مجلس التعاون الخليجي هو تلك الصورة غير التقليدية.[1]

3. أسباب أمنية واستراتيجية: بالرغم من أن ميثاق المجلس لم ينص صراحة على الجانب الأمني إلا أن هذا الهاجس هو الدافع الرئيسي الذي دفع بدول الخليج العربية إلى تشكيل هذا التنظيم الإقليم الفرعي إمعانا منها بضرورة إتباع سياسة أمنية مشتركة تحقق الأمن الجماعي لهذه الدول، وعليه فإن نشاطه يشمل الميدان الأمني، بما في ذلك الحفاظ على أمن الخليج وبالتالي الحفاظ على السلم والأمن الدوليين.[2]

ثانيا: نشأة مجلس التعاون الخليجي

بدأت الجهود المكثفة لقيام مجلس التعاون مع مؤتمر القمة العربي الحادي عشر والذي عقد في عمان بالأردن في نوفمبر **1980**، حيث طرح أمير دولة الكويت تصورا لاستراتيجية خليجية مشتركة للتعاون في جميع المجالات رحبت به دول المنطقة بشكل عام، وفي فيفري **1981**عقد في الرياض مؤتمرا ضم وزراء خارجية دول الخليج العربية الست وهي "الإمارات العربية المتحدة، البحرين، المملكة العربية السعودية، عمان، قطر والكويت، حيث تم مناقشة خطة العمل المقدمة من طرف دولة الكويت، وفي مارس **1981**عقد وزراء خارجية الدول الستة اجتماعا في مسقط بسلطنة عمان تم فيه الموافقة على الهيكل التنظيمي للمجلس، كما تم التوقيع على النظام الأساسي للمجلس، وفي القمة الخليجية التي عقد في الفترة **25_1981/05/26** بأبوظبي تم إقرار النظام الأساسي للمجلس والذي يحتوي على اثنان وعشرون مادة تغطي كل الاختصاصات ومهام المجلس والأجهزة التابعة له، بالإضافة إلى الامتيازات والحصانات، ونظام التصويت وغيرها من الوسائل بالتنسيق والتكامل في جميع الميادين، كما تم في هذه القمة التصديق على اختيار أول أمين للمجلس، والمرافقة على تشكيل هيئة لتسوية المنازعات والنظام الداخلي لكل من المجلس الأعلى والمجلس الوزاري وتشكيل لجان مشتركة لتعزيز التعاون بين دول المجلس، وفي نفس العام تم التوقيع على الاتفاقية الاقتصادية الموحدة، والتي أصبحت سارية المفعول بحلول شهر مارس

[1] **نفس مرجع السابق**، ص 46.

[2] **نفس المرجع السابق**: ص 46.

1981، وبعد عقدين من العمل الخليجي المشترك جاءت الاتفاقية الاقتصادية الجديدة التي أقرها قادة دول المجلس في قمة مسقط في ديسمبر **2001**، والتي أقرت البدء بالاتحاد الجمركي اعتبارا من جانفي**2003**، وتخطي مرحلة منطقة التجارة الحرة فيما بين دول المجلس.[1]

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي وأهدافه

أولا: الهيكل التنظيمي

أفرد النظام الأساسي لمجلس دول الخليج العربية توصيفات الهيكل التنظيمي للجانه وهيئاته ومهامه، كما بين طريقة اتخاذ القرارات وتنسيق الاجتماعات واللقاءات وأعضاء هذه اللجان والهيئات ومدة كل لجنة وطريقة تعيين المسؤولين عنها، ويعرض الهيكل التنظيمي ثلاثة مستويات للقرار هي المجلس الأعلى ، المجلس الوزاري والأمانة العامة:[2]

1) **المجلس الأعلى**: وهو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء دول الأعضاء ورئاسة دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة ويجوز عقد دورات استثنائية بناءا على دعوة أي دولة عضو وتأييد عضو آخر. ويعتبر انعقاد المجلس صحيحا إذ حضر ثلثا الأعضاء الذين يتمتع كل منهم بصوت واحد، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية، وترتبط بالمجلس الأعلى هيئات:

– الهيئة الاستشارية للمجلس الأعلى: وهي مكونة من ثلاثون عضوا على أساس خمسة أعضاء من كل دولة عضو يتم اختيارهم من ذوي الخبرة والكفاءة لمدة **3** سنوات، وتختص الهيئة بدراسة ما يحال إليها من المجلس الأعلى.

– هيئة تسوية المنازعات: ويشكلها المجلس الأعلى في كل حالة حسب طبيعة الخلاف.

2) المجلس الوزاري: يتكون من وزراء خارجية الدول الأعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل **3** أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الأعضاء وتأييد عضو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحا إذ حضر ثلث الدول الأعضاء. وتشمل اختصاصات المجلس الوزاريون بين أمور أخرى، اقتراح السياسات ووضع التوصيات

[1] الأمانة العامة للمجلس التعاون لدول الخليج العربية، **"مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاما من الإنجازات"**، جانفي ، 2002 ، ص؟.

[2] مقال منشور على صفحة الإنترنت بعنوان: **"الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون ومهام اللجان والهيئات"**، جريدة الاتحاد، تاريخ الاطلاع: 2016/02/08 وقت الاطلاع 16:57.أنظر الى الرابط: http://www.alittihad.ae/coumns.phs

الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الأعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات، وتحال القرارات المتخذة في هذا الشأن إلى المجلس الوزاري الذي يرفع منها بتوصية إلى المجلس الأعلى ما يتطلب موافقته. كما يضطلع المجلس بمهمة التهيئة لاجتماعات المجلس الأعلى وإعداد جدول أعماله.

3) **الأمانة العامة:** تتلخص اختصاصات الأمانة العامة في إعداد الدراسة الخاصة بالتعاون والتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك، وإعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس، ومتابعة تنفيذ القرارات، وأعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس الأعلى أو المجلس الوزاري ومشروعات القرارات، وغير ذلك من المهام.

يتألف الجهاز الإداري للأمانة العامة من:[1]

- أمين عام يعينه المجلس الأعلى لمدة **3** سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.
- **5** أمناء مساعدين للشؤون السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية والأنسان والبيئة، ورئيس بعثة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في بروكسل، ويعينهم المجلس الوزاري بترشيح الأمين العام لمدة **3** سنوات قابلة للتجديد.
- مدراء قطاعات الأمانة العامة وبقية الموظفين يتم تعيينهم من قيل الأمين العام.

يتمثل التنظيم الإداري للأمانة العامة في عدد من القطاعات المتخصصة والمساندة وهي" الشؤون السياسية، الشؤون الاقتصادية والعسكرية، الشؤون الأمنية، الشؤون البيئية، الشؤون القانونية والمالية والإدارية، مكتب براءات الاختراع ومركز المعلومات، يضاف إلى ذلك ممثلية مجلس التعاون لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسيل، والمكتب الفني للاتصالات في البحرين، ومكتب الهيئة الاستشارية بسلطنة عمان.

ثانيا: أهداف مجلس التعاون الخليجي

يمثل النظام الأساسي لمجلس التعاون والاتفاقية الاقتصادية وقرارات المجلس الأعلى المرجعية الأساسية للعمل الاقتصادي المشترك، ويشكل التكامل الترابط بين الدول الأعضاء في المجال الاقتصادي أحد الأهداف الأساسية لمجلس التعاون المنصوص عليها في النظام الأساسي، إذ حددت المادة الرابعة من النظام الأساسي الأهداف الرئيسية لمجلس التعاون على النحو التالي:[2]

[1] مقال منشور على صفحة الانترنت بعنوان: **"مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج الأمانة العامة"**، النظام الأساسي لمجلس التعاون، تاريخ الاطلاع 2016/03/14، وقت الاطلاع 20:50، أنظر الرابط: www.gcc-sg.org

[2] علي شفيق: **مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية**، ب ط، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص 112.

- تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين بما في ذلك الشؤون التالية:
- الشؤون التجارية والجمارك والمواصلات.
- الشؤون التعليمية والثقافية.
- الشؤون الاجتماعية والصحية.
- الشؤون الإعلامية والسياحية.
- الشؤون التشريعية والإدارية.
- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وأنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع التعاون في القطاع الخاص.

المطلب الثالث : المؤشرات الاقتصادية لدول مجلس التعاون

سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض المؤشرات الاقتصدية لدول مجلس التعاون والتي تتمثل في الناتج المحلي الاجمالي و الإيرادات والإنفاق العام لدول المجلس إضافة إلى التضخم.

أولا. الناتج المحلي الإجمالي

من خلال (**الملحق رقم 1**)حقق الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون معدل نمو بلغ **3,7%** خلال عام **2013** مقارنة بالعام **2012** حيث ارتفع من **1578** مليار دولار في عام **2012** إلى **1637** في عام **2013** بزيادة تقدر بـ **59** مليار دولار. جدير بالذكر أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون قد تخطى حاجز **1000** مليار دولار خلال الفترة (**2010-2013**)، بعد الانخفاض الكبير الذي حصل عام **2009** إذ بلغ معدل الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس عندها **19,2%** مقارنة بالعام السابق **2008** (**شكل 2-1**). وقد ساهمت المملكة العربية السعودية في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس في عام **2013** بنسبة **45,5%** بناتج محلي قدره **744** مليار دولار، تلتها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة مساهمة بلغت ربع الناتج الإجمالي لدول المجلس **24,6%** وبقيمة تقدر بـ **402** مليار دولار، وتليها قطر في المرتبة الثالثة بنسبة مساهمة قدرها **12,4%** وبناتج محلي إجمالي قدره **203** مليار دولار، وحلت دولة الكويت في المرتبة

الرابعة بنسبة مساهمة قدرها **10,7%** وناتج محلي قدره **176** مليار دولار. بينما ساهمت كل سلطنة عمان ومملكة البحرين بنسبة **4.8%** و **2%** وبناتج محلي يقدر ب **78** مليار دولار و **33** مليار دولار على التوالي لكل منها (**شكل 2-2**) . الجدير بالذكر أن معدلات المساهمة في الناتج المحلي بين دول المجلس لم تتغير كثيرا في عام **2013** عن معدلاتها خلال عام **2012** حيث بقيت معدلات المساهمة عند نفس المستوى تقريبا.

شكل 2-1: تطور الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدول مجلس التعاون الخليجي بالمليون دولار خلال الفترة 2006-2013

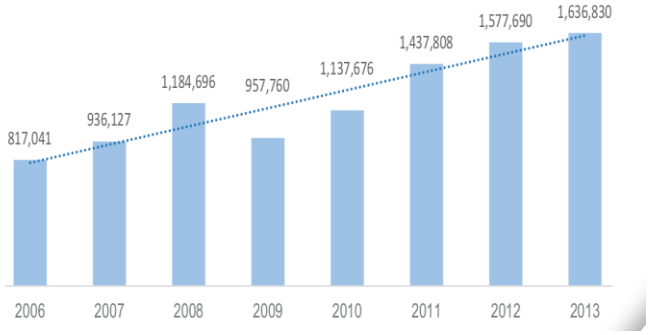

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

شكل 2-2: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لكل دولة من دول مجلس التعاون بالمليون دولار خلال الفترة 2006-2013

شكل 1.2 : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الإمارات العربية المتحدة بالمليون دولار خلال الفترة 2006-2013

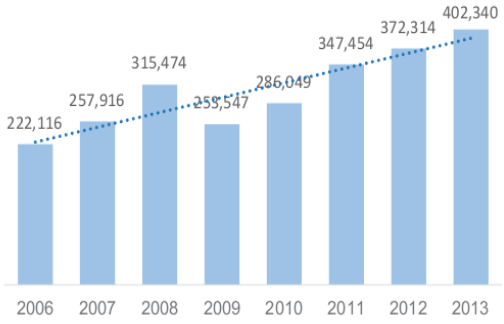

شكل 2.2 : شكل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لمملكة البحرين بالمليون دولار خلال الفترة 2006-2013

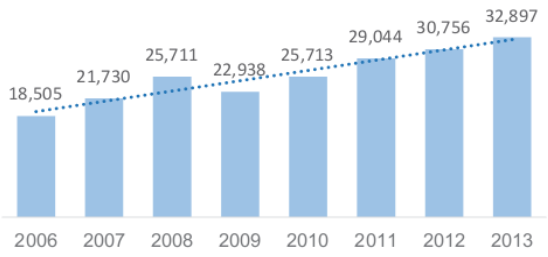

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي

شكل 2-3: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للملكة العربية السعودية بالمليون دولار خلال الفترة 2006-2013

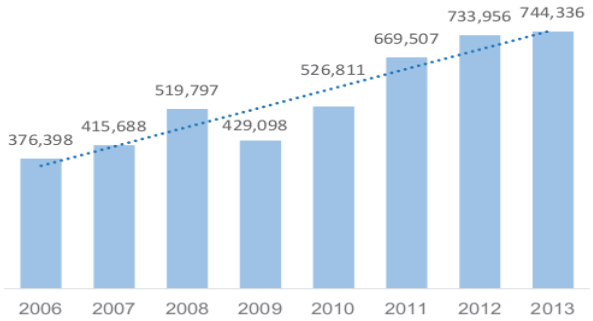

شكل 2-4: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسلطنة عمان بالمليون دولار خلال الفترة 2006-2013

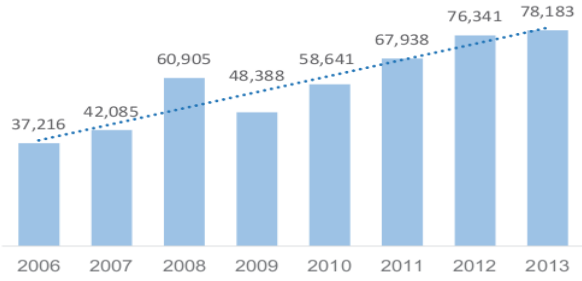

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

شكل 2-5:الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة قطر بالمليون دولار خلال الفترة 2006-2013

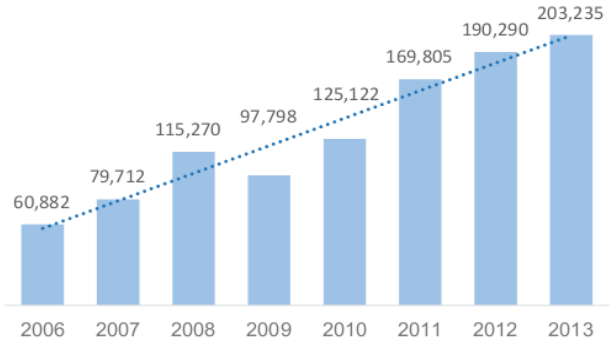

شكل 2-6: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لدولة الكويت بالمليون دولار خلال الفترة 2006-2013

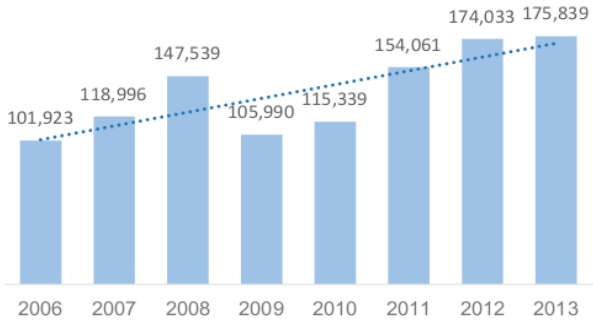

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

ومازال القطاع النفطي المحرك الرئيسي في قيادة النشاط الاقتصادي، إذ بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس **45,5%** في عام **2013**. ومقارنة بالعام **2012** سجلت القيمة المضافة للأنشطة النفطية انخفاضا بنسبة **1,6%** في العام **2013** أي بما يقارب **12** مليار دولار، إذ بلغت القيمة المضافة له في عام **2013ب751** مليار دولار مقارنة بـ **763** مليار دولار عام **2012**. جدير بالذكر أن مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لدول المجلس بلغ أدنى قيمة له عام **2009** بنسبة **36,4%** خلال الفترة (**2006-2013**) (**شكل 2-3**).

شكل 3-2: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و معدلات النمو للأنشطة النفطية في دول مجلس التعاون بالمليون دولار خلال الفترة 2006-2013

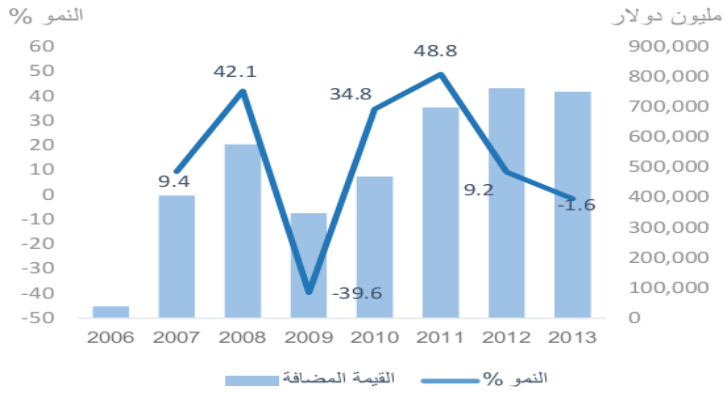

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

وفي المقابل، إرتفع معدل النمو للأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون في العام **2013** بنسبة **8,8%** عن العام السابق، إذ بلغت القيمة لها **936** مليار دولار في عام **2013**، مقارنة ب **860** مليار دولار عام **2012** (**شكل 4-2**).

شكل 4-2: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و معدلات النمو للأنشطة غير النفطية في دول مجلس التعاون خلال الفترة 2006-2013

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

ويعزى هذا الإرتفاع في الأنشطة غير النفطية إلى إرتفاع القيمة المضافة للأنشطة الخدمية بنسبة **9,9%**والأنشطة الصناعية بنحو **6,7%** ونشاط الزراعة والأسماك **3,8%** في عام **2013** مقارنة بالعام **2012** (**شكل 5-2**). وبالنظر إلى تصنيف الأنشطة غير النفطية، فقد إرتفعت القيمة المضافة للأنشطة الخدمية من

587 مليار دولار في العام **2012** إلى **645** مليار دولار في العام **2013** نتيجة لإرتفاع القيمة المضافة للأنشطة العقارية وخدمات الأعمال بنسبة**15,1%**، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة **9%**، والخدمات المالية والتأمين بنسبة **10,3%**، ونشاط النقل والتخزين والاتصالات بنسبة **8,1%** ونشاط الخدمات الحكومية بنسبة **8,5%**، وأخيرا ارتفاع نشاط الخدمات الأخرى بنسبة **8,3%**.

شكل رقم 5-2: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و معدلات النمو و الأهمية النسبية للأنشطة المكونة للقطاع غير النفطي في دول مجلس التعاون بالمليون دولار خلال الفترة 2006-2013*

شكل 5-1 : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و معدلات النمو و الأهمية النسبية لنشاط الزراعة و الأسماك خلال الفترة 2006-2013 .

نشاط الزراعة والاسماك			
السنة	القيمة المضافة	معدل النمو %	الأهمية النسبية%
2006	14,413		1.8
2007	15,021	4.2	1.6
2008	15,779	5.0	1.3
2009	16,066	1.8	1.7
2010	16,554	3.0	1.5
2011	17,165	3.7	1.2
2012	17,641	2.8	1.1
2013	18,313	3.8	1.1

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

* للمزيد من المعلومات أنظر الرابط: www.gcc_stat.com

شكل 5-2 : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و معدلات النمو و الأهمية النسبية للأنشطة الصناعية

خلال الفترة 2006-2013

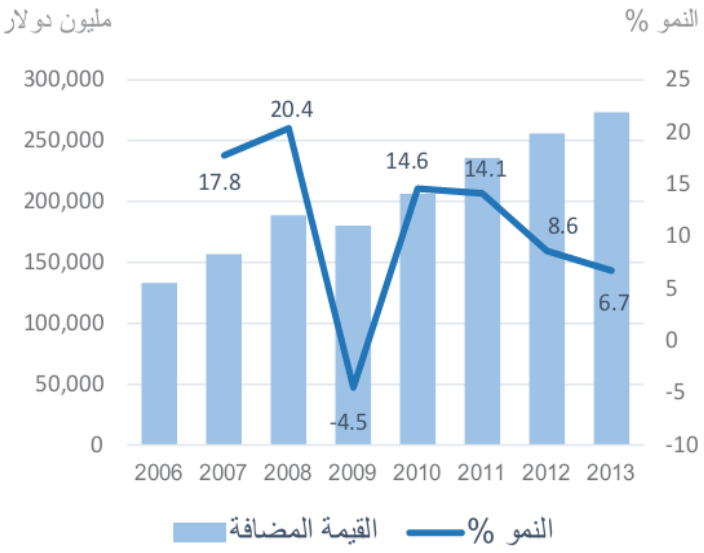

الأنشطة الصناعية			
السنة	القيمة المضافة	معدل النمو %	الأهمية النسبية%
2006	133,197		16.3
2007	156,840	17.8	16.8
2008	188,775	20.4	15.9
2009	180,307	-4.5	18.8
2010	206,558	14.6	18.2
2011	235,747	14.1	16.4
2012	256,008	8.6	16.2
2013	273,251	6.7	16.7

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلسالتعاون لدول الخليج العربية.

شكل 5-3 : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و معدلات النمو و الأهمية النسبية للأنشطة الخدمية خلال الفترة 2006-2013

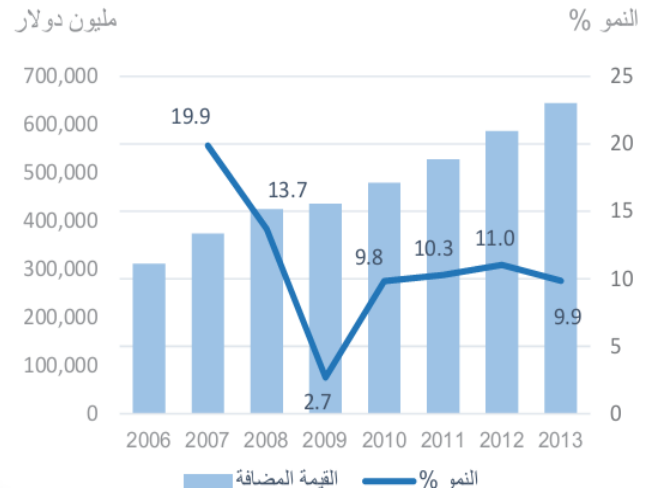

الأنشطة الخدمية			
السنة	القيمة المضافة	معدل النمو %	الأهمية النسبية%
2006	311,818		38.2
2007	373,800	19.9	39.9
2008	424,885	13.7	35.9
2009	436,333	2.7	45.6
2010	479,188	9.8	42.1
2011	528,485	10.3	36.8
2012	586,739	11.0	37.2
2013	644,535	9.9	39.4

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وعلى مستوى دول المجلس فقد بلغت القيمة المضافة للأنشطة الخدمية في المملكة العربية السعودية **284** مليار دولار في عام **2013** بنسبة مساهمة **44%**، كما شهدت باقي الدول إرتفاعا في معدلات النمو في القيمة المضافة للأنشطة الخدمية في عام **2013** مقارنة بعام **2012**، حيث سجل أعلاه في دولة قطر بنسبة نمو بلغت **16,3%** عن العام السابق. وفيما يتعلق بالأنشطة الصناعية، فقد شهدت ارتفاعا في قيمتها المضافة للناتج المحلي الإجمالي بلغت **273** مليار دولار وبمعدل نمو بلغ **6,7%** في عام **2013** مقارنة بعام **2012**. وقد حدث هذا الإرتفاع نتيجة للإرتفاع الذي شهدته القيمة المضافة لجميع المكونات للقطاع الصناعي، حيث إرتفع نشاط التشييد والبناء بنسبة **7,2%** وإمدادات الكهرباء والمياه بنسبة **4,6%** والصناعات التحويلية الأخرى بنسبة **4,1%**. ومقارنة مع دول المجلس، فقد شهد النشاط الصناعي في دولة الكويت أعلى معدل نمو خلال عام **2013**، إذ بلغ معدل النمو **10%** مقارنة بالعام السابق، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة نمو **8,1%**، بينما سجلت سلطنة عمان أقل معدل نمو بنسبة **3,5%** عن العام **2012**.

و فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى دول المجلس ، فقد ارتفع قليلا عام **2013** بمقدار **0.7%** عن مستواه في عام **2012**، حيث بلغ متوسط الفرد في دول المجلس **33.514** دولار في عام **201** مقارنة بـ **33.271** دولار عام **2012** (**شكل 6-2**) .

شكل 6-2: تطور نصيب السكان و نصيب الفرد من الناتج المحلي الغجمالي لتكتل دول المجلس خلال الفترة 2006-2013

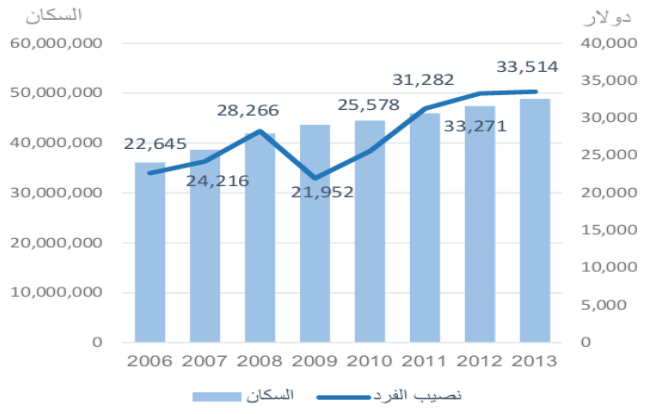

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبشكل عام حدثت زيادة تدريجية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بعد الأزمة الاقتصادية التي حلت بدول العالم وتأثرت بها دول المجلس، حيث شهد نصيب الفرد انخفاضا كبيرا في عام **2009** يقدر بـ **22,3%** عن مستواه في عام **2008**، إذ انخفض من **28.266** دولار في عام **2008** إلى **21.952** دولار في عام **2009** بإنخفاض يقدر بـ **6.314** دولار (**شكل 7-2**).

شكل 7-2: معدلات النمو % في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لتكتل دول المجلس

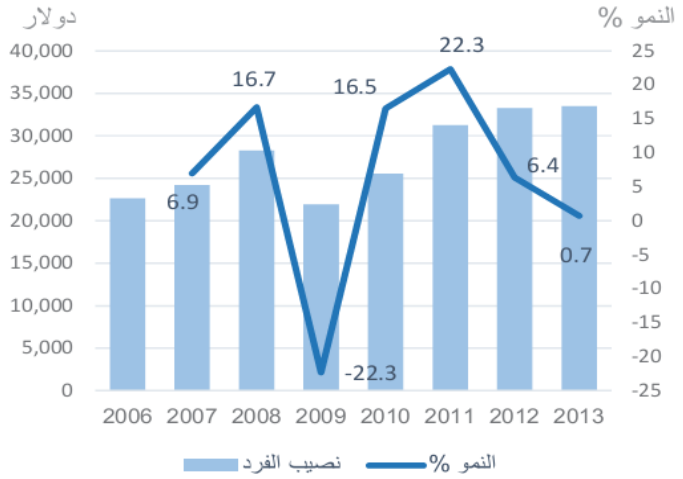

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وخلال الفترة (**2006-2013**) بلغ نصيب الفرد أعلى قيمة له خلال عام **2013**، حيث بلغ **33.514** دولار على مستوى دول المجلس بإرتفاع يقارب **11** ألف دولار عن مستواه في بداية الفترة **2006** (**الملحق رقم2**).

وعلى مستوى دول المجلس، حققت دولة قطر أعلى معدل نصيب للفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الثمان سنوات الماضية (**2006-2013**)، تلتها دولة الكويت ومن ثم دولة الإمارات العربية المتحدة. ففي عام **2013** بلغ متوسط نصيب الفرد في دولة قطر **101.430** دولار وبزيادة تقدر بـ **73,8%** عن عام **2006**. كما بلغ نصيب الفرد في عام **2013** في دولة الكويت **50.995** دولار، وفي مملكة البحرين **25.806** دولار، وأخيرا سلطنة عمان حيث بلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي لعام **201** قرابة **20.280** دولار. ويلاحظ أن جميع دول مجلس التعاون شهدت انخفاضا في متوسط نصيب الفرد خلال عام **2009**.*

* للمزيد من المعلومات أنظر الشكل (**8-2**) والملحق رقم **02**

شكل 8-2 : نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة من دول مجلس التعاون خلال الفترة 2006-2013

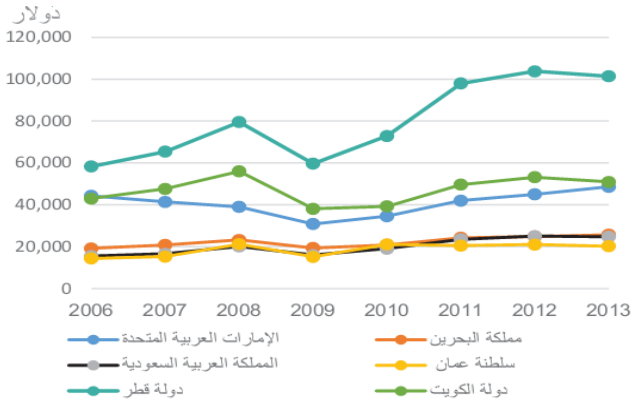

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثانيا – إجمالي الإيرادات و الإنفاق العام لدول المجلس

بالنظر إلى (**الملحق 3**) الذي يوضح إجمالي الإيرادات والإنفاق العام لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما يلي:

- سجل عام **2011** أعلى الإيرادات حيث بلغ في البحرين **7506,6** مليون دولار، المملكة العربية السعودية **298077,8** مليون دولار، سلطنة عمان **32486,9** مليون دولار، قطر **67913** مليون دولار،الكويت **101662** مليون دولار، عدا الإمارات العربية المتحدة التي سجل أعلى إيراد لها سنة **2008** والذي بلغ **104543** مليون دولار. أما إجمالي الإيرادات لدول المجلس مجتمعة فقد بلغ **584439,3** مليون دولار.

كذلك نلاحظ أن هناك زيادة في إيرادات هذه الدول مقارنة بالسنوات السابقة وسبب هذه االزيادة إرتفاع أسعار النفط، غير أن الإيرادات الأخرى إزدادت بنسب قليلة، وهذا راجع لاعتماد دول المجلس على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات .

- أما بالنسبة لإجمالي الانفاق بنوعيه (الجاري و الإستثماري) لدول المجلس مرتبا حسب أعلى الدول إنفاق لسنة **2011** كما يلي: السعودية **220453,3** مليون دولار، الإمارات العربية المتحدة **39679** مليون دولار، الكويت **60922** مليون دولار، قطر **47649** مليون دولار، سلطنة عمان **23571,7** مليون دولار، البحرين **7587,7** مليون دولار. وإجمالي الإنفاق لدول المجلس مجتمعة بلغ **399862,7** مليون دولار.

وكذلك يتضح لنا أن نصيب الإنفاق الجاري أكبر من الانفاق الاستثماري وأن هناك إنفاق كبير على الجوانب الستهلاكية مما انعكس على الفائض في الميزانيات، حيث لوحظ العجز في ميزانيات كل من مملكة البحرين والإمارات العربية المتحدة.

ثالثا. التضخم

من خلال الجدول نلاحظ أن معدلات التضخم لدول مجلس التعاون الخليجي مرتفعة، حيث أن سنة **2008** شهدت أعلى معدل للتضخم في كل دول المجلس والذي كان **15,2%** كأعلى نسبة في قطر، تليها سلطنة عمان بنسبة **12,6%**، الإمارات العربية المتحدة **12,3%** ، الكويت **10,6%**، البحرين **6,3%**، وأخيرا المملكة العربية السعودية بنسبة **6,1%**.

الجدول رقم (01): معدلات التضخم لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الفترة 2006-2013*

الدولة	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإمارات العربية المتحدة	%3.9	%11	%12,3	%1,6	%0.8	%0,9	%2,9	%2.91
المملكة العربية السعودية	%2.3	%4.1	%6.1	%4,1	%4.9	%3,7	%4,6	%2.8
مملكة البحرين	%2.2	%3.4	%6,3	%2,8	%2.8	%1	%1,9	%2.5
سطنة عمان	%3.2	%5.5	% 12,6	%3,5	%3.4	%3,8	%0,7	%0.86
قطر	%11.5	%13.8	%15,2	%4,9	%0.4	%2,3	%2,8	%3.6
الكويت	%3.1	%5	%10,6	%4	%4.4	%6,2	%3	%3.16

المصدر: من إعداد الباحثات بالإعتماد على بيانات المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

* لمزيد من المعلومات أنظر إلى الرابط: www.gulfargaam.com

المبحث الثاني : أثر إتفاقية الخدمات على ميزان الخدمات التجارية لدول مجلس التعاون

إن تحرير التجارة في مجال الخدمات بموجب الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات **GATS** التي تعتبر حدثا اقتصاديا كبيرا، له أبعاد عديدة على مستوى العالم ستعمل على هيكلة الاقتصاد العالمي. كما أن تطبيق هذه الاتفاقية وانضمام الدول العربية لها وتحديدا الخليجية سينتج عنه آثار على اقتصاديات هذه الدول. وكتوضيح أكثر لهذه الآثار تطرقنا في هذا المبحث إلى ميزان مدفوعات دول مجلس التعاون، الخدمات في ميزان المدفوعات الخليجي وأيضا الآثار الايجابية لاتفاقية الخدمات على موازين دول مجلس التعاون.

المطلب الأول : طبيعة ميزان مدفوعات دول مجلس التعاون الخليجي

تشير (**الملاحق من 4 إلى 9**) على أن جميع دول المجلس قد حققت فائضا في حساب ميزان السلع، حيث سجلت المملكة العربية السعودية فائضا منخفضا سنة **2013** والذي قدر بـ **224335** مليون دولار بنسبة انخفاض قدرت بـ **9,9-%** مقارنة بسنة **2012** والتي بلغ فيها الفائض **246570** مليون دولار، الإمارات العربية المتحدة سجلت سنة **2013** فائضا مرتفعا قدر بـ **137246** مليون دولار بنسبة نمو **3,7%** مقارنة بعام **2012** والذي سجل فيه الفائض **132073** مليون دولار، كذلك ارتفع الفائض في قطر سنة **2013** مسجلا فائضا قدره **105462** وبنسبة نمو قدرت بـ **3%** مقارنة بسنة **2012** التي بلغ فيها الفائض **102198** مليون دولار، بالنسبة للكويت فقد سجلت فائضا منخفضا قدر بـ **89992** مليون دولار ونسبة انخفاض قدرت بـ **6%**، مقارنة بسنة **2012** التي سجل فيها الفائض ب **95401** مليون دولار. سلطنة عمان سجلت فائضا منخفضا بلغ **24588** مليون دولار بنسبة انخفاض قدرت بـ **7,8-%**، مقارنة بسنة **2012** التي كان الفائض فيها **26510** مليون دولار. أما البحرين فقد سجلت فائضا مرتفعا سنة **2013** بلغ بـ **7270** مليون دولار وبنسبة نمو قدرت**10,1%** مقارنة بسنة **2012** التي سجل فيها الفائض **6529** مليون دولار.

وفيما يتعلق بتطورات ميزان الخدمات وعلى مستوى الدول فرادى، فقد ارتفع العجز في دول المجلس الدول باستثناء البحرين التي حققت فائضا في تلك الفترة، ويرجع سبب العجز إلى ارتفاع المدفوعات الخاصة بتكاليف دخل الاستثمار الوارد لتلك الدول، وكذا تكاليف النقل والشحن البري والتأمين بالإضافة إلى زيادة مستويات المدفوعات في بند السياحة بالخارج لمواطني دول المجلس. حيث تروح العجز في كل من الإمارات والسعودية وقطر والكويت وسلطنة عمان بين **0,6%** و **20,5%**.

وبخصوص التحويلات الجارية والتي تمثل تحويلات العاملين والمعونات الرسمية أهم مكوناتها، فقد سجلت ارتفاعا في صافي التحويلات الجارية باستثناء الكويت التي انخفض فيها العجز. ويرجع هذا الارتفاع إلى ارتفاع تحويلات العاملين إلى الخارج نتيجة لاستمرار هذه الدول في تعزيز مستويات الانفاق الحكومي على عدد مشروعات البنية الأساسية لحفز النمو الاقتصادي وما صاحبه من جلب للمزيد من العمالة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مستوى التحويلات. حيث تراوحت نسب العجز في كل من الامارات العربية المتحدة وقطر والبحرين وسلطنة عمان والسعودية بين **4,4%** و **23,9%** أما بالنسبة للكويت فقد سجلت تراجعا بنسبة **3%**.

شهد ميزان إجمالي التدفقات المالية والرأسمالية تراجعا في إجمالي صافي التدفقات للخارج في المعاملات المالية والرأسمالية ويرجع ذلك إلى زيادة صافي قيمة التدفقات إلى الخارج في كل من البحرين والإمارات والسعودية وقطر بنسب تراوحت بين **4,3%** و **35,8%** مقارنة بعام **2012**. في حين انخفضت تلك التدفقات في الكويت بنسبة **15,7%**. وفي عمان فقد تحول صافي التدفق للخارج المحقق خلال عام **2012** وقدره **6,1** مليار دولار إلى صافي التدفق للداخل بلغ حوالي **7,7** مليار دولار خلال عام **2013**.

وعلى صعيد تطور الاحتياطات الخارجية الرسمية فقد سجلت دول المجلس زيادة فيها حيث ارتفعت الاحتياطات في قطر والامارات بنسبة بلغت **28,3%** و **20,1%** لتصل إلى مستويات **41,1** مليار دولار و **68,6** مليار دولار خلال عام **2013**. كما ارتفعت تلك الاحتياطات في كل من السعودية وسلطنة عمان والكويت بمستويات تراوحت بين **10.5%** و **11,3%**. أما في البحرين فقد ارتفعت بنسبة **5,3%**.

المطلب الثاني: الخدمات في ميزان المدفوعات الخليجي

في إطار بلدان مجلس التعاون الخليجي يمكن تعريف قطاع الخدمات إجمالا باعتباره يشمل الفنادق والسياحة ومختلف أنشطة الترفيه وتجارة التجزئة الموجهة نحو ترويج السياحة والأحداث الثقافية والرياضية الدولية أو الاقليمية، والخدمات المالية والتأمينية وصناعة الاعلان والخدمات المختلفة التي تقدم لأصحاب الأعمال والشركات.

أولا – الناتج المحلي للقطاعات الخدمية لدول مجلس التعاون الخليجي

من خلال (**الملحق 10**) نلاحظ أن إجمالي الناتج المحلي للقطاعات الخدمية لدولة الإمارات سجل ارتفاعا سنة **2013** قدره **207189** مليون دولار بنسبة **50,3%** مقارنة بالسنة السابقة حيث سجلت ناتجا

إجماليا بلغ **164414** مليون دولار ونسبة **44,2%**. ويعزى هذا الارتفاع إلى ارتفاع ناتج الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بـ **12,2%**، النقل والتخزين والاتصالات بنسبة **7,9%**، الخدمات المالية والتأمين بنسبة **6,6%**، الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال بنسبة **10,1%**، الخدمات الحكومية بنسبة **50,2%**، خدمات أخرى بنسبة **2,8%**.

سجلت البحرين ناتجا إجماليا مرتفعا عام **2013** بلغ **16574** مليون دولار بنسبة **50,3%**، مقارنة بالعام السابق الذي سجل **15740** مليون دولار بنسبة **51,1%**. ويرجع هذا لارتفاع ناتج تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة **6,1%**، النقل والتخزين والاتصالات بنسبة **6,2%**، الخدمات المالية والتأمين بنسبة **15,1%**، الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال بـ **4,9%**، الخدمات الحكومية بـ **12,2%**، خدمات أخرى بـ **5,8%** خلال عام **2013**، و**الملحق 11** يوضح ذلك.

سجلت المملكة العربية السعودية ناتجا إجماليا مرتفعا عام **2013** بلغ **283589** مليون دولار وبنسبة **38,2%**، مقارنة بـ **259061** مليون دولار ونسبة **35,3%** مسجلة خلال العام السابق. نتيجة لارتفاع ناتج تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بـ **8,7%**، النقل والتخزين والاتصالات بـ **4,8%**، الخدمات المالية والتأمين **4,2%**، الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال **5,5%**، الخدمات الحكومية **13,2%**، خدمات أخرى **1,8%**، مسجلة عام **2013**، و**الملحق 12** يوضح ذلك.

من خلال (**الملحق 13**) نلاحظ أن الأنشطة الخدمية لدولة الكويت سجلت ناتجا إجماليا مرتفعا سنة **2013** بلغ **68687** مليون دولار بنسبة قدرت بـ **39,1%**، مقارنة بـ **64010** مليون دولار ونسبة **36,7%** مسجلة خلال العام السابق. نتيجة لارتفاع ناتج تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة **4%**، النقل والتخزين والاتصالات بـ **5,2%**، الخدمات المالية والتأمين بـ **6,5%**، الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال بـ **6,5%**، الخدمات الحكومية بـ **8,4%**، خدمات أخرى **8,5%**.

سلطنة عمان سجلت عام **2013** ناتجا إجماليا مرتفعا للقطاعات الخدمية بلغ **29468** مليون دولار بنسبة **37,3%**، مقارنة بـ **26991** مليون دولار و بنسبة **35,2%** مسجلة خلال العام السابق. حيث ارتفع ناتج تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة قدرت **7,6%**، النقل والتخزين والاتصالات **4,9%**،

الخدمات المالية والتأمين **4,6%**، الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال **3,8%**، خدمات حكومية **15,5%**، خدمات أخرى **1,3%** خلال عام **2013**، وذلك بالنظر **للملحق 14**.

سجلت قطر ناتجا اجماليا مرتفعا سنة **2013** قدره **65709** مليون دولار بنسبة قدرت بـ **32,3%**، مقارنة بـ **56521** مليون دولار ونسبة **29,6%** مسجلة في العام السابق. حيث نتج هذا الارتفاع إلى نمو ناتج قطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق بنسبة **6,1%**، النقل والتخزين والاتصالات **3,3%**، الخدمات المالية والتأمين **6,3%**، الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال **6%**، الخدمات الحكومية **9,4%**، خدمات أخرى **1,2%** في عام **2013**، وهذا ما يوضحه **الملحق 15**

ثانيا: مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي لدول مجلس التعاون

الجدول رقم 02: نسبة مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس

الدولة	الامارات العربية المتحدة	البحرين	الكويت	المملكة العربية السعودية	سلطنة عمان	قطر
2012	-	%14,8	%17,2	%11,5	%14,8	%17,8
2013	-	%14,8	%15,6	%11,9	%16,5	%19,1

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على بيانات البنك الدولي.

من خلال **الجدول رقم (02)** مساهمة الخدمات في الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس يتبين لنا أن دولة قطر ساهمت بأكبر نسبة حيث قدرت بـ **19,1%**، تليها سلطنة عمان بنسبة **16,5%**، تليها الكويت بنسبة **15,6%**، البحرين بنسبة **14,8%**، وأخيرا المملكة العربية السعودية مسجلة أقل نسبة قدرت بنسبة **11,9%**.

المطلب الثالث : الآثار الإيجابية لاتفاقية الخدمات على موازين دول مجلس التعاون الخليجي

إن الانضمام إلى الاتفاقية في نظر بعض المحللين الاقتصاديين له انعكاسات إيجابية على ميزان خدمات دول مجلس التعاون الخليجي، وتتمثل بعض الآثار فيمايلي:

أولا: الآثار الإيجابية الإجمالية[1]

✓ تعزيز استفادة الاقتصادات الخليجية من الخدمات التي تتسم بالكفاءة والجودة.

✓ حيازة التكنولوجيا المتقدمة من الدول الصناعية نتيجة الالتزام بالاتفاقية، وخاصة حقوق الملكية الفكرية مما له انعكاس ايجابي على تجارة الخدمات المحلية في دول مجلس التعاون الخليجي، مما يساعد على تقليل العجوزات في ميزان المدفوعات.

✓ زيادة الطلب على الخدمات النفطية وزيادة الاهتمام بالأسواق والمنتجات الخليجية، خاصة مع التسهيلات الجمركية وإزالة العوائق مما يؤثر إيجابا على ميزان المدفوعات الخليجي.

✓ حل مشاكل الإغراق التي تعاني منها الدول الخليجية، وسياسات الإغراق وأثرها على الصناعات الخليجية تحديدا، وهذا ما له أثر مباشر على القطاعات الخدمية خاصة الخدمات البتروكيماوية، ما يعني زيادة الحساب الجاري لدول المجلس.

✓ زيادة حدة المنافسة التي تواجهها المشاريع الخدمية المحلية في دول المجلس، هذه المنافسة ستجعل المشاريع الخدمية تطور أعمالها وأدائها، وهذا ما يقلل الآثار السلبية لزيادة حدة المنافسة.

ثانيا: آثار الاتفاقية في بعض القطاعات الخدمية

1) الخدمات المالية: تعتبر الخدمات المالية أهم أنواع الخدمات الخليجية والتي تحوز على نسبة كبيرة من ميزان المدفوعات الخليجي. وفيمايلي سنستعرض بعض الآثار الايجابية في قطاع التأمينات:[2]

✓ تحرير قطاع التأمين بشكل يساعد على جذب المزيد من الاستثمارات في قطاع الخدمات المالية ككل، ومن ثم المساهمة في تحقيق المزيد في التنمية الاقتصادية.

✓ التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية ورأس المال، وتدعيم المزيد من المدخرات القومية.

✓ خلق أسواق تنافسية واحترافية عالية.

2) خدمات السياحة والسفر: تعتبر السياحة من أهم القطاعات الخدمية في دول الخليج، حيث تتميز دول المجلس بوجود أنواع السياحة دينية، ثقافية، ترفيهية، صحية ...إلخ.

[1] منيف محمد الشمري: "**إتفاقية منظمة التجارة و أثرها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي**"، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الاسلامي، قسم الاقتصاد والمصارف الاسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، 2003، ص ص147، 148.

[2] -أسامة ربيع أمين سليمان، **مرجع سبق ذكره**، ص 82.

وفيما يلي بعض الآثار الإيجابية على قطاع خدمات السياحة و السفر:[1]

✓ تنشيط دور السياحة في استقطاب المزيد من الدخل نتيجة حرية دخول الاستثمارات الأجنبية من خلال الشركات متعددة الجنسيات.

✓ فتح الأسواق الأجنبية للسياحة الخليجية، يعطي الشركات الخليجية فرص الاستفادة من الخبرات المتقدمة ولمحاولة تعظيم مكاسبها من خلال تطوير إمكانياتها المعلوماتية التقنية لمجاراة المنافسة الشديدة في الأسواق.

✓ التزام الدول الخليجية بتحرير بعض قطاعات السياحة والسفر قد يعفيها من الالتزام بتحرير قطاعات أخرى.

✓ رفع مستوى الخدمات السياحية المقدمة للأجانب وجذب السياح خاصة وأن هذه الدول تتميز بشركات طيران عريقة وآمنة ومتميزة في خدمات النقل الجوي مما يساعد على تنشيط حركة قدوم الركاب إليها.

3) خدمات التشييد والبناء (قطاع المقاولات):[2]

✓ السياسات والإجراءات الاقتصادية في قطاع المقاولات تتميز بتحررها ومرونتها إذ تسمح هذه الدول لموردي الخدمات الأجانب بتقديم خدماتهم في أسواقهم الوطنية بضوابط معينة.

✓ حاجات قطاع المقاولات والانشاءات للخبرات الاجنبية لتطوير أدائه امكانياته الذاتية وتحسين المقدرة التنافسية للمشاريع والشركات العامة والخاصة، مما ينعكس في النهاية لصالح المستهلك لحصوله على خدمات أفضل وبسعر أقل.

✓ توفر المنافسة العادلة يزيد من مقدرة الشركات المحلية على المنافسة وتطوير الأداء وبالتالي الحصول على مكاسب كبيرة من السوق المحلي والسوق الأجنبي.

✓ الاستفادة من دخول التكنولوجيا المتقدمة ورأس المال الأجنبي إلى الأسواق المحلية بما فيها سوق المقاولات، من خلال تقليل تكاليف الانتاجية وزيادة الأرباح.

الآثار السلبية لاتفاقية الخدمات على ميزان الخدمات

من بين هذه الآثار ما يلي :

✓ سيطرة موردي الخدمات الأجانب على سوق الخدمات المحلية.

✓ ارتفاع أسعار التأمين بالإضافة إلى عجز ميزان المدفوعات فيما يتعلق بخدمة التأمين وعلاقتها بالعالم الخارجي.[3]

[1] -منيف محمد الشمري، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 157_ 159.

[2] **المرجع نفسه**، ص _ص 160_162.

[3] - أسامة ربيع أمين سليمان: **مرجع سبق ذكره**، ص 82.

✓ انخفاض الإيرادات الخليجية في قطاع المقاولات وتحويل هذه الإيراداتّ إلى العالم الخارجي، ما يزيد عجز ميزان الخدمات الخليجي وانكشافه أمام الخارج.[1]

✓ قطاع السياحة يستلزم تحولات ضخمة في الأفكار والأنماط كما يلزم استثمارات ضخمة في مجال الفنادق ووسائل النقل، وهذا ما يوقع على عاتق الحكومة عبء كبير يتمثل في مشروعات البنية الأساسية.[2]

[1]– منيف مُحَمَّد الشمري: **مرجع سبق ذكره**، ص 168.

[2]– صفية أحمد أبو بكر: **"الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات"**، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، 1991.

المبحث الثالث: أثر اتفاقية الخدمات على التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

تعتمد الدول الخليجية على التجارة الخارجية سواء كانت بينية مع دول المجلس أو مع العالم الخارجي، وهي تشكل نشاطا اقتصاديا مهما لدول مجلس التعاون الخليجي منذ قديم الزمان بسبب الموقع الاستراتيجي لهذه الدول، وتعتبر دول الخليج من دول العالم المتميزة في مجال التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا.

من خلال الآتي وقبل البدء بتحليل أثر الاتفاقية على تجارة الخدمات الخارجية يجب أن نذكر طبيعة وصفات التجارة الخارجية لدول المجلس.

المطلب الأول: طبيعة التجارة الخارجية في اقتصاديات دول الخليج

أولا: الميزان التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي

بالنظر إلى **الجدول (03)** الذي يوضح التجارة الخارجية للصادرات والواردات يتبين مايلي:

- تبلغ حجم التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون لعام **2006** كما يلي: البحرين **2,386** مليون دولار أمريكي، قطر **19,240** مليون دولار أمريكي، سلطنة عمان **11,700** مليون دولار أمريكي، المملكة العربية السعودية **147,391** مليون دولار أمريكي، الإمارات العربية المتحدة **46,872** مليون دولار أمريكي، الكويت **40,213** مليون دولار أمريكي، بإجمالي قدره **267,802** مليون دولار أمريكي.

- وبلغت التجارة الخارجية للدول الخليجية عام **2013** كما يلي: البحرين **7,270** مليون دولار أمريكي، قطر **105,462** مليون دولار أمريكي، سلطنة عمان **24,488** مليون دولار أمريكي، المملكة العربية السعودية **224,335** مليون دولار أمريكي، الإمارات العربية المتحدة **137,240** مليون دولار أمريكي، الكويت **89,992** مليون دولار أمريكي، بإجمالي قدره **588,887** مليون دولار أمريكي.

- وكانت الزيادة من عام **2006** إلى غاية **2013** بلغت **312,085** مليون دولار، وهذه الزيادة ترجع لزيادة أسعار النفط والذهب في العالم ولتزايد الحريات التجارية الدولية بين دول العالم.

- بالنسبة لمعدلات نمو الصادرات لسنة **2013** يتبين لنا أن: الإمارات العربية المتحدة **7,7%**، البحرين **5,5%**، المملكة العربية السعودية **3_%**، الكويت**3,17%**، سلطنة عمان **7,6%**، قطر **2,88%**.

– أما بالنسبة لمعدلات نمو الواردات لسنة **2013** بتبين لنا أن: الإمارات العربية المتحدة **9,94%**، البحرين **3,06%**، سلطنة عمان **18,72%**، الكويت **6,26%**، قطر **2,1%**، المملكة العربية السعودية **7,14%**.

– نلاحظ من جدول الميزان التجاري للدول الخليجية خلال فترة **2006** _**2013** بالنسبة لزيادة الصادرات على الواردات في حالة تذبذب، حيث من سنة **2006** كانت الزيادة مستمرة إلى غاية **2008**، أما في سنة **2009** نلاحظ الانخفاض في الصادرات على الواردات وهذا راجع إلى الأزمة المالية العالمية والتي من خلالها تعرض الاقتصاد العالمي إلى حالة الانكماش، ومن سنة **2010** تراجع الميزان التجاري إلى زيادة الصادرات بالنسبة للواردات في كل من البحرين، قطر، والإمارات لغاية **2013**، أما بالنسبة لباقي الدول الخليجية (السعودية، الكويت، سلطنة عمان) خلال عام **2013** فقد شهدت انخفاضا في موازينها التجارية، ويعزى هذا التراجع إلى انخفاض أسعار النفط العالمية.

– تحوز المملكة العربية السعودية على النصيب الأكبر التجارة الخارجية، حيث تبلغ نسبة المملكة في التجارة الخارجية الإجمالية لسنة **2013** بـ **38,09%**، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة **23,30%**، وتليها قطر بنسبة **17,90%**، وتليها الكويت بنسبة **15,28%**، وتليها سلطنة عمان بنسبة **4,17%**، وأخرا البحرين بنسبة **1,23%**.

الجدول رقم 03: التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

مليون دولار أمريكي

البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البحرين								
الصادرات fob	12,340	13,634	17,316	11,874	13,647	19,650	19,768	20,927
الواردات fob	_9,954	_10,925	_14,246	_9,613	_11,190	_12,106	_13,238	_13,656
الميزان التجاري	2,386	2,709	3,069	2,261	2,457	7,544	6,528	7,270
قطر								
الصادرات fob	34,051	34,051	42,020	54,912	46,928	114,299	132,985	136,937
الواردات fob	_14,811	_14,811	_19,824	_25,135	_22,452	_26,925	_30,787	_31,479
الميزان التجاري	19,240	19,240	22,196	29,777	24,476	87,373	102,198	105,462
سلطنة عمان								
الصادرات fob	21,587	24,692	37,719	27,652	36,601	47,092	52,138	56,429
الواردات fob	_9,880	_14,343	_20,707	_16,052	_17,874	_21,498	_25,628	_31,541
الميزان التجاري	11,700	10,345	17,012	11,800	18,726	25,594	26,510	24,544
المملكة العربية السعودية								
الصادرات fob	211,305	233,311	313,481	192,307	251,143	364,735	388,370	377,042
الواردات fob	_63,914	_82,590	101,454	_87,078	_97,431	119,961	_141,799	152,707
الميزان التجاري	147,391	150,712	212,027	105,228	153,712	244,774	245,570	224,335
الإمارات العربية المتحدة								
الصادرات fob	134,995	180,525	239,213	191,933	213,104	302,243	349,720	378,918
الواردات fob	_86,112	116,352	176,266	149,800	164,220	195,575	_217,647	241,672
الميزان التجاري	46,872	64,171	62,925	42,124	48,878	106,668	132,073	137,240
الكويت								
الصادرات fob	56,452	62,520	86,944	54,423	67,631	104,290	119,543	115,854
الواردات fob	_16,240	_19,962	_22,939	_18,528	_20,068	_21,958	_24,241	_25,862
الميزان التجاري	40,213	42,564	64,004	35,894	47,563	82,332	95,401	89,992

المصدر: من إعداد الباحثات اعتماداً على بيانات صندوق النقد العربي، نشرة الإحصاءات الاقتصادية للدول العربية، **2015**.

الجدول رقم(04): نسبة الصادرات إلى الواردات لدول مجلس التعاون الخليجي

البيان	البحرين	قطر	سلطنة عمان	الإمارات العربية المتحدة	السعودية	الكويت	إجمالي دول المجلس	متوسط التغير
2006	1,2	2,2	2,1	1,5	3,3	3,4	13,7	2,2
2013	1,5	4,3	1,7	1,5	2,4	4,4	15,8	2,6

المصدر: من إعداد الباحثات اعتمادا على بيانات الجدول رقم 03.

من خلال **الجدول رقم (04)** يتبين لنا التالي:

تظهر نسبة الصادرات إلى الواردات قدرة البلدان على تمويل صادراتها، ويلاحظ أن هذه النسب تزيد في معظم دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، ولكن هذه الزيادة متفاوتة ما بين هذه الدول.

ثانيا: التجارة البينية لدول مجلس التعاون الخليجي:

حافظت الصادرات البينية (للسلع الغير نفطية) بين دول المجلس على حصتها من إجمالي الصادرات السلعي الغير نفطية لدول الخليج عند مستوى **24%** خلال عامي **2013** و **2014**، حيث بلغت قيمة الصادرات البينية لدول مجلس التعاون في عام **2014** حوالي **49,5** مليار دولار، منخفضة بنسبة **0,9%** عما كانت عليه في **2013**. الجدير بالذكر أن حجم التجارة البينية لدول المجلس (اعتماد على قيمة الصادرات البينية للسلع الغير نفطية) قد سجل نموا كبيرا خلال السنوات الأربعة السابقة، حيث بلغ متوسط النمو السنوي للصادرات السلعية البينية **14,4%** خلال الفترة (**2011_ 2014**).[1]

حققت ثلاث دول زيادة في قيمة الصادرات البينية (لا تشمل النفط والغاز) خلال عام **2014**، فقد ارتفعت الصادرات البينية في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة **3,5%** ودولة قطر بنسبة **0,5%**، في حين تراجعت الصادرات البينية مقارنة بعام **2013** لكل من المملكة العربية السعودية، الكويت والبحرين بمعدلات بلغت **0,7%**، **2%**، **15,1%** على التوالي خلال عام **2014**.

[1] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي ،"**دول مجلس التعاون في أرقام التجارة الخارجية 2014**"، مقررات المجلس، العدد 4، 2016، ص 8.

ثالثا: التبادل التجاري لدول مجلس التعاون الخليجي:

بلغ حجم التجاري لدول المجلس نحو **1397** مليار دولار خلال عام **2013** مقابل **1374** مليار دولار خلال عام **2012**، وبذلك تأتي دول المجلس التعاون في المرتبة الخامسة على مستوى العالم من حيث حجم التبادل التجاري لعام **2013**، وقد احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بين دول المجلس من حيث حجم التبادل التجاري خلال **2013**، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية، إذ يشكل حجم التبادل التجاري لكل منهما نحو **39%** و **29,6%** من إجمالي حجم التبادل التجاري لدول مجلس التعاون. كما أن دول المجلس جاءت على المرتبة الرابعة عالميا من حيث قيمة الصادرات عام **2013** بإجمالي **932** مليار دولار حيث تسبقها كل من الصين، الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، أما الواردات فتأتي دول المجلس في المرتبة **12** عالميا من بين أكبر الدول المستوردة في العالم عام **2013**، حيث بلغت قيمة وارداتها **465** مليار دولار[1].

المطلب الثاني: الآثار الإيجابية على تجارة الخدمات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

إن التجارة الخارجية للخدمات الخليجية تنقسم إلى قسمين:

- التجارة البينية بين دول الخليج.
- التجارة الخارجية لدول الخليج مع العالم.

إن أثر الاتفاقية لن يكون كبير على التجارة البينية الخليجية لا سلبا ولا إيجابا لأن الاتفاقية تسمح بوجود التكتلات الجماعية في المنظمة، وما يتخذ من سياسات وإجراءات داخل هذه التكتلات يبقى من خصوصية هذه الدول، وبالتالي فإن تعظيم الآثار الإيجابية لتجارة الخدمات البينية يعتمد بصورة مباشرة على القوانين والإجراءات التي تقننها هذه الدول من خلال آلية المجلس.

وقبل بيان الآثار على التجارة على تجارة الخدمات الخارجية فإن الدول الخليجية طالبت بمطالب صرحتها في اجتماع الدوحة تتمثل فيمايلي:[2]

[1] المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، "**ملامح الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية 2013**"، مقررات المجلس، العدد الأول، 2015، ص 16.

[2] منيف محمد الشمري: **مرجع سبق ذكره**، ص 183.

– مراجعة مدى التزام الدول المتقدمة بتنفيذ الاتفاقيات التي أسفرت عنها جولة الأورغواي في عام 1994 وقد أبدت الدول الخليجية قلقها وعدم رضائها عن عدم تنفيذ الدول المتقدمة التزاماتها وتعهداتها في تلك الاتفاقيات، ومنها تحرير تجارة الخدمات.

– تقديم المساندة والدعم الفني اللازمين للمملكة العربية السعودية والدول العربية الأخرى التي ترغب في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وتكثيف مشاركة الدول الخليجية والعربية في مجموعات العمل التي تبحث طلبات انضمام الدول العربية إلى عضوية المنظمة.

– الالتزام بقرار منظمة التجارة العالمية المتعلق بمعايير العمل وأن بحثها في إطار منظمة العمل الدولية وعد إدراجه في أية مفاوضات جديدة، والتأكد على عدم استخدام معايير البيئة كوسيلة للمزيد من الإجراءات الحمائية التي تؤثر سلبا على صادرات الدول الخليجية.

– أهمية تكثيف المساعدات الفنية التي تقدم من الدول المتقدمة والمنظمات الدولية والإقليمية للدول العربية عموما والخليجية خصوصا، خاصة في الاتفاقية العامة للتجارة الخدمات "الجات".

ومن خلال ما سبق نذكر بعض الآثار الإيجابية على تجارة الخدمات الخارجية لدول المجلس مع العالم فهي كمايلي:

✓ الاستفادة من الاستثناءات الممنوحة من المنظمة للدول النامية والأقل نموا في بناء اقتصاد خليجي متنوع، لأنه من المتوقع أن يؤدي الاعتماد المفرط على النفط كمولد وحيد للنشاط الاقتصادي إلى عدم استفادة هذه الدول من تحرير التجارة الدولية في إطار اتفاقية الجات مالم يحدث تصحيح لهياكلها الاقتصادية خلال السنوات القادمة.

✓ مع ظهور منظمة التجارة العالمية وإشرافها على الاتفاقيات التجارية مثل اتفاقية الجات وغيرها، فإن دول مجلس التعاون الخليجي ستواجه وضع اقتصاديا جديدا يتطلب الجهود وإجراء المزيد من الدراسات لتحقيق التعاون الاقتصادي بين دول المجلس لمواجهة هذا الانفتاح التجاري.

✓ إن دخول في الاتفاقية يؤكد التزام دول المجلس المبدئي تجريه التجارة العالمية بالمنافسة الشرعية الحقيقية، وكذلك الدخول إلى الجات يعطي لدول الخليج العربية إمكانية الحوار والمناقشة مع كافة الأطراف على قدم المساواة، أما البقاء خارجه فيعني الانعزال والانكفاء وما يمكن أن يتبعه من ردود فعل من الدول الصناعية وغيرها.[1]

✓ فتح الأسواق الخارجية أمام الخدمات الخليجية وخاصة أسواق الدول النامية، مما يعني زيادة حجم التجارة الخدمية وتقليل التكاليف التي تعاني منها الدول الخليجية بسبب تشابه الهياكل الإنتاجية.

✓ تسهل اتفاقية الجات لدول مجلس التعاون الخليجي في الحصول على التكنولوجيا الحديثة والمتطورة، وكذلك الاستفادة من الخبرات الأجنبية من ناحية وانخفاض أسعار بعض الخدمات نتيجة تزايد المنافسة من ناحية أخرى.

✓ إن انضمام دول المجلس إلى منظمة التجارة العالمية ليشكل تحديا إضافيا أمام تطوير قطاع السياحة في الوقت الذي أخذت دول المجلس تولي أهمية خاصة لتطوير هذا القطاع ضمن إطار استراتيجيتها العامة نحو تقليل الاعتماد على النفط وتنويع مصادر الدخل لديها، وذلك بعد أن وجدت هذه الدول أن إمكانية تطوير القدرات السياحية الكامنة لديها وغير المستغلة إلى الآن بالصورة الملائمة سوف تحقق لها نتائج اقتصادية مجزية على المدى الطويل.[2]

المطلب الثالث: الآثار السلبية على تجارة الخدمات الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي

سبق وأن ذكرنا بعض الآثار الإيجابية لاتفاقية تجارة الخدمات على دول مجلس التعاون الخليجي، كذلك سنذكر بعض الآثار السلبية من خلال الآتي:[3]

✓ يؤثر الانضمام للاتفاقية على القوانين التي تحكم التجارة في الخدمات، والتي سيتطلب الالتزام ببنود الاتفاقية تعديل بعضها بصورة قد لا تكون منسجمة مع متطلبات التنمية الفعلية في دول المجلس.

✓ تحرير قطاع الخدمات سيؤثر سلبا على المؤسسات والشركات الخاصة المحلية التي لا تملك القدرة على منافسة الشركات العالمية، مما يعطل نمو هذه المؤسسات والشركات وخروجها من السوق الحلي والعالمي.

---

[1] عبد الرحمان عبيد مصيفر: **أثر اتفاقات المتعلقة بتحرير التجارة العالمية على الصناعات في دول مجلس التعاون الخليجي**، ط1، مركز البحرين للدراسات والبحوث، دائرة المكتبة والمعلومات، 1998، ص 33.

[2] مقال منشور على صفحة الانترنت بعنوان: **"دراسة خليجية تدعو لمواجهة انعكاسات العولمة على القطاع السياحي الخليجي"**، جريدة اليوم، الدمام، يوليو 2003، وقت الاطلاع 14:30، تاريخ الاطلاع 2016/05/07.

[3] منيف محمد الشمري: **مرجع سبق ذكره**، ص 186

✓ الانضمام للمنظمة قد يفقد الدول الخليجية القدرة على تنمية التجارة البينية خاصة مع انفراد الدول الخليجية في تقديم التزاماتها وعدم قدرتها العملية في اتخاذ قرارات صريحة وجازمة نحو التكامل الاقتصادي وتطوير آليات عملية للدخول في المفاوضات المستقبلية كوحدة واحدة.

✓ تحرير تجارة الخدمات في ضوء الاتفاقية سيؤدي إلى سيطرة الدول التي لها كفاءة في تقديم هذه الخدمات على التجارة الخارجية وتحقيقها مكاسب كبيرة، وسيساعد على تفاقم الاعتماد الحالي على الخدمات المستوردة وسيقلل من فرص تطوير هذه الخدمات محليا نظرا لقوة المنافسة الدولية.

✓ امتداد جولة الأورغواي إلى قطاع الخدمات سوف يعود بالضرر على دول المجلس نظرا إلى أن هذا القطاع هو المجال الطبيعي للشركات العابرة للقومية، مثل المصارف وشركات التأمين العملاقة التي لا تستطيع شركات دول المجلس أن تتنافس معها بعد تحرير التجارة الدولية.[1]

✓ تجارة الخدمات لدول مجلس التعاون الخليجي في ظل الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات سوف تأتي نتائج غير مواتية للبلدان العربية وذلك ستؤثر على معدل التبادل التجاري في غير صالح لكفة الدول العربية في تجارة الخدمات، ويزداد الأمر سوءا إذا ما أخذنا بالاعتبار تجارة السلع كثيفة التكنولوجيا التي تخضع لحقوق الملكية الفكرية وهي سلع تنتجها وتستحوذ أسرار ابتكارها وصناعتها البلدان المتقدمة، مما لا يؤشر وضعا تساوميا للبلدان العربية وفق الاندماج في ترتيبات الجات ومنظمة التجارة العالمية.[2]

✓ المنافسة الضارة لشركات السياحة الصغيرة والهامشية، كما أن الانفتاح الاقتصادي الغير مدروس في مجال السياحة قد يؤدي إلى إحداث تهديد غير مباشر للقيم والتقاليد الاجتماعية السائدة في دول مجلس التعاون الخليجي، مما قد يولد ردة فعل سلبية تجاه تطوير هذا القطاع من قبل مواطني بعض هذه الدول.[3]

✓ هناك تحديات تعود بالضرر على اقتصاديات دول المجلس من بينها عدم تكافؤ في المنافسة بين المجلس والدول الصناعية في بعض المجالات كالخدمات والصناعات المتقدمة.[4]

---

[1] سمير اللقماني: **منظمة التجارة العالمية وآثارها السلبية والإيجابية على الدول الخليجية والعربية**، ط1، دار حامد للنشر، الأردن، 2007، ص؟.

[2] عاطف لافي مرزوق، ودان كاظم عبد الحميد: "**منظمة التجارة العالمية**" (الفرص والتحديات)، اهتمامات الدول العربية " المؤتمر العربي السابع الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية"، ، منعقد في بيروت، لبنان، للمدة 28.04.2011، ص13.

[3] دراسة خليجية تدعو لمواجهة انعكاسات العولمة على القطاع السياحي الخليجي: **مرجع سبق ذكره**.

[4] عباس بالفاطمي، جمال بلخباط: "**تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جامعة باتنة، الجزائر.

✓ ومن الآثار السلبية القضاء على الخدمات الوطنية التي لا تقوى على منافسة الخدمات الأجنبية المماثلة وكذلك تزايد ترحيل أرباح الاستثمارات الأجنبية إلى الخارج مما ينعكس سلبيا على حساب الخول، وبالتالي على ميزان المدفوعات.[1]

✓ تشمل تجارة الخدمات الاتصالات ، الخدمات المصرفية والمالية، النقل الجوي والبري، خدمات التأمين، التعليم، الصحة، البناء، الخدمات المرئية والسمعية، وكذلك خدمات البريد وكل هذه الاستثمارات يمكن أن تهدد الاستثمارات العربية، ومن المرجح أن تشهد الاستثمارات العربية في ظل اتفاقية الجات تراجعا يؤدي في نهاية المطاف إلى تراجع قيمة الناتج المحلي في بلدانها العربية.

[1] صباح نعوش: **دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التجارة العالمية**، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2009، ص149.

خاتمة الفصل

من خلال ما طرح في الفصل يمكننا أن نستخلص أن اتفاقية الخدمات كانت لها آثار سواء كانت إيجابية أو سلبية على ميزان الخدمات لدول مجلس التعاون الخليجي. حيث يمكن الاستفادة إيجابا من هذه الاتفاقية على المدى الطويل بوضع سياسات اقتصادية تنوعية والتركيز على رفع كفاءة وجودة قطاع الخدمات استعدادا للمنافسة الدولية.

حيث أن ميزان تجارة الخدمات يعاني عجزا مستمرا في دول المجلس بسبب ضعف الصادرات ويقود نفاذ الخدمات الأجنبية إلى إحداث آثار تارة إيجابية وسلبية تارة أخرى. تتجلى الآثار الايجابية في الاستفادة من الخبرات الأجنبية والتكنولوجيا الحديثة، أما الآثار السلبية فتتمثل في القضاء على الخدمات الوطنية التي لا تقوى على منافسة الخدمات الأجنبية المماثلة وكذلك تزايد تحويل الاستثمارات الأجنبية إلى الخارج.

أما بالنسبة للتجارة الخارجية لدول مجلس التعاون فقد أثرت عليها الاتفاقية إيجابا وسلبا، حيث أن أهم الآثار الايجابية تمثلت في إمكانية فتح الأسواق الخارجية أمام الخدمات الخليجية وخاصة أسواق الدول النامية، مما يعني زيادة حجم التجارة الخدمية وتقليل التكاليف التي تعاني منها الدول الخليجية بسبب تشابه الهياكل الإنتاجية. أما فوائد تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية كانت قليلة إن ظهرت بنسب قليلة من خلال ارتفاع الفائض في ميزان الخدمات لدول الفائض بالإضافة إلى نمو حجم التدفقات من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتجهة إلى قطاع الخدمات.

الخاتمة العـامـة

من خلال دراستنا والتي تمحورت حول آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية تحديدا اتفاقية تحرير تجارة الخدمات على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من خلال طرحنا للإشكالية التالية: **"ما هو أثر تحرير تجارة الخدمات على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي؟"**، ونظرا لان دول مجلس التعاون الخليجي تعتمد في صادراتها على السلع النفطية لذا حاولنا اسقاط اثار الانضمام على اتفاقية الخدمات.

وقد اهتمت الدول العربية بتحرير تجارة الخدمات بسبب عضوية عدد كبير منها في المنظمة العالمية للتجارة باعتبار ان الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات اصبحت جزءا من التنظيم التجاري الدولي متعدد الاطراف.

وقد استوجب تحليل اثار تحرير تجارة الخدمات على التجارة الخارجية في دول المجلس توضيح خصائص التجارة الخارجية من حيث تطور قيمة وهيكل التجارة السلعية، وقد استعرضنا في دراستنا إلى اثار انضمام دول مجلس التعاون على ميزان الخدمات وميزان المدفوعات في دول مجلس التعاون.

ونورد فيما يلي أهم النتائج وكذا أهم الاقتراحات بخصوص تعظيم النتائج المترتبة عن تحرير تجارة الخدمات وتطوير قطاعات الخدمات التجارية في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي الأخير نقدم بعض المقترحات البحثية للدراسات المستقبلية :

1. نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة يمكننا إدراج جملة من النتائج تتمثل فيما يلي:

– التعامل مع "الجات" باعتبارها جزء من نظام التجارة الدولي متعدد الأطراف يفرض تحديات أمام دول مجلس التعاون الخليجي، تتمثل بمدى القدرة على تعظيم الفوائد ومواجهة السلبيات المحتملة لتطبيقها، والاستفادة منها في تعميق التجارة الخليجية البينية في الخدمات.

– يبقى قطاع الخدمات بحاجة إلى الحماية الحكومية بالمقارنة بما يمتلكه قطاع الخدمات في الدول الصناعية الكبرى من إمكانيات مادية وإدارية وتكنولوجية تجعل المنافسة محسومة لغير صالح دول المجلس.

– إن مجرد انفتاح دول مجلس التعاون الخليجي على قوى السوق الدولية في ظل احتدام المنافسة الدولية، لن يؤدي إلى تغيير مشاركتها في التجارة الدولية والتغلب على مشاكل موازين مدفوعاتها.

– يعتبر قطاع الخدمات واحد من القطاعات الاستراتيجية التي لها انعكاس مباشر على تحقيق معدلات نمو وعوائد ايجابية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، لهذا يتوجب على هذه الدول ايجاد الطرق والحلول المناسبة للنهوض بهذا القطاع وذلك عن طريق التكتلات والاتفاقيات الخاصة في هذا المجال.

– يعاني ميزان تجارة الخدمات عجزا في دول مجلس التعاون الخليجي بسبب ضعف الصادرات. ويقود نفاذ الخدمات الأجنبية إلى احداث آثار إيجابية تارة وسلبية تارة أخرى.

– تعتمد صادرات دول مجلس التعاون الخليجي اعتمادا أساسيا على النفط، ولما كان مبدأ تحرير التجارة العالمية يفترض الامتناع عن تقييد الصادرات تصبح السياسات النقدية الرامية إلى التأثير على الأسعار غير منسجمة مع هذا المبدأ.

– تبقى قطاعات خدمية معينة (النقل، التأمين...) مرتبطة بالتغيرات في حجم التجارة السلعية فقد ساهم تحرير تجارة السلع في زيادة مدفوعات النقل والشحن والتأمين، الأمر الذي أثر سلبا على رصيد ميزان الخدمات لدول المجلس عدا مملكة البحرين، كما أن انخفاض الصادرات النفطية تحت تأثير الأزمة المالية العالمية مما أدى إلى تراجع هذه المدفوعات.

– من خلال إشراف منظمة التجارة العالمية على اتفاقية تحرير التجارة في الخدمات فإن دول مجلس التعاون الخليجي تواجه وضع اقتصادي جديد يتطلب الجهود وإجراء المزيد من الدراسات لتحقيق التعاون الاقتصادي بين دول المجلس لمواجهة هذا الانفتاح التجاري.

2. اختبار الفرضيات:

تم وضع مجموعة من الفرضيات في بداية هذه الدراسة، ويمكن اجمال اهم نتائج اختبارها في النقاط التالية:

✓ **بالنسبة للفرضية الأولى**: الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة والانفتاح التجاري الذي تدعو إليه المنظمة العالمية للتجارة يترتب عليه انعكاسات التي تستدعي المفاضلة بين المنافع والتكاليف الممكنة الناتجة عنها.

– تظهر انعكاسات الانفتاح الاقتصادي في ارتفاع معدلات التضخم في الدول النامية بسبب زيادة الأسعار في الواردات الغذائية وصعوبة تصدي الدول النامية للمنافسة التجارية للمنتوجات المستوردة والتي تكون بتكلفة أقل وجودة أعلى مما يؤثر سلبا على الصادرات الصناعية وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة.

✓ **بالنسبة للفرضية الثانية:** تعاني كافة دول مجلس التعاون الخليجي من انعدام المزايا النسبية في قطاع الخدمات، مما يجعل ميزان الخدمات يحقق عجزا مستمرا.

لقد ثبتت صحة هذه الفرضية حيث أن كل دول المجلس تعاني عجزا مستمرا في ميزان خدماتها نتيجة انعدام المزايا النسبية في قطاع الخدمات، عدا دولة البحرين تتمتع بميزة نسبية ضعيفة في تجارة الخدمات، والتي تتركز في قطاع السياحة والسفر، حيث أنها تتمتع بفائض في ميزان الخدمات الذي يمتص العجز في الميزان التجاري.

✓ **بالنسبة للفرضية الثالثة:** يؤثر تحرير تجارة الخدمات سلبا على التجارة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجي.

مع أن هذه الفرضية صحيحة إلا أن تأثيرات تحرير تجارة الخدمات السلبية تقابلها تأثيرات إيجابية.

✓ **بالنسبة للفرضية الرابعة:** سيطرة المحروقات على الصادرات الخارجية تقلل من انعكاسات تحرير تجارة الخدمات على ميزان المدفوعات الخليجي.

هذه الفرضية صحيحة فاقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي يبقى رهين قطاع المحروقات والتغيرات في ميزان الخدمات والدخل الناتجة عن تحرير تجارة الخدمات لها تأثيرات قليلة على وضعية ميزان المدفوعات.

3. المقترحات والتوصيات:

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها نقترح بعض التوصيات التالية:

- الاهتمام الجدي بالاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات ومحاولة دراسة مختلف جوانبها، لمعرفة حقيقة الالتزامات المترتبة والآثار على الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة وصياغة سياسات بعيدة المدى لتسهيل الاندماج الايجابي في الاقتصاد العالمي.
- على دول مجلس التعاون أن تفهم قواعد "الجات" فهما جيدا لتوجيهها لتحقيق مصالحها وأهدافها بما لا يخل بقواعد الأمن القومي لديها والحاجات الأساسية لشعوبها.
- على دول المجلس أن تدرس جيدا العوامل المؤثرة في جانبي العرض والطلب العالمي للخدمات حتى يمكنها زيادة فاعلية هذا القطاع سواء بزيادة فاعلية هذا القطاع سواء بزيادة معدلات النمو فيه أو بزيادة معدلات الصادرات فيه.

– على دول مجلس التعاون الخليجي زيادة الاهتمام وتشجيع وتطوير صناعة الخدمات مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة التنافسية لها في مجال الخدمات، كذلك أن تكون على وعي بالهياكل السوقية المختلفة التي تتطلب إتباع مناهج مختلفة للمنافسة.

– مراجعة التشريعات التي تحكم قطاعات الخدمات في دول مجلس التعاون الخليجي والخاصة بتحرير تجارة الخدمات والتي قد تعيق حركة التحرير، وذلك لزيادة فاعليتها. وفي هذا الإطار يجب أن تتم مراجعة شروط الاتفاقية التي تحكم هذه القطاعات.

– إيجاد بيئة نقدية ومالية مستقرة، ودعم سياسات التنويع الاقتصادي، وتهيئة البيئة القانونية والمؤسسية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا.

4. آفاق الدراسة:

من خلال هذا البحث يمكن طرح عدة اشكاليات أخرى لم نستطع التطرق إليها ونرى أنها ضرورية وتتمثل كاقتراحات وافاق مكملة لدراستنا، وهي كالاتي :

- ✓ دور تجارة الخدمات في تحقيق التنمية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي.
- ✓ دور مجلس التعاون الخليجي في مكافحة الاغراق في اطار الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.
- ✓ مدى ملائمة القواعد التنظيمية للتجارة الخارجية في دول مجلس التعاون الخليجي مع قوانين الاتفاقية العامة لتحرير تجارة الخدمات.

قـــائمة المـراجــع

المراجع باللغة العربية:

- **الكتب:**

1. رانيا محمود عبد العزيز عمارة: **تحرير التجارة الدولية وفقا لاتفاقية الجات**، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.

2. رمزي محمود: **منظمة التجارة العالمية** (قلعة استنزاف موارد الدول النامية)، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، بدون سنة النشر.

3. سمير مُحَّد عبد العزيز: **التجارة العالمية والجات 1944**، مركز الاسكندرية للكتاب، 1999.

4. سهيل حسين الفتلاوي: **منظمة التجارة العالمية**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

5. عبد المطلب عبد الحميد: **الجات وآليات منظمة التجارة العالمية** (من اورجواي لسياتيل وحتى الدوحة)، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، 2003.

6. عبد الواحد العفوري: **العولمة والجات** (الفرص والتحديات)، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2000.

7. محفوظ لعشب: **المنظمة العالمية للتجارة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2006.

- **الرسائل والأطروحات:**

1. آسيا الوافي: **التكتلات الاقتصادية الإقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجيستير، اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2007.

2. آيات الله مولحسان: **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على قطاع التجارة الخارجية**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011.

3. بن عيسى شافية: **آثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة على القطاع المصرفي الجزائري**، مذكرة ماجيستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، 2011.

4. بن موسى كمال: **المنظمة العالمية للتجارة والنظام التجاري العالمي الجديد**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

5. بورزيق خالد: **آثار اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة على سيادة الدول**، مذكرة ماجيستير في القانون الدولي العام، كلية الحقوق، جامعة ميلودي معمري، تيزي وزوو، 2008.

6. خزندار وردة: **تأثير انضمام الجزائر الى المنظمة التجارة العالمية على المنظومة المصرفية**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012.

7. طالب دليلة: **المنظمة العالمية للتجارة وانعكاساتها على التجارة الخارجية الجزائرية**، رسالة ماجيستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة ابو بكر بالقايد، تلمسان، 2007.

8. مخالدي حنان: **واقع وافاق الزراعة العربية في ظل الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.

- **المجلات:**

1. أسامة ربيع أمين سليمان:" **تقويم أثر انضمام المملكة العربية السعودية لاتفاقية الجات على سوق التأمين السعودي**"، مجلة الباحث، العدد 12، جامعة ورقلة، 2013.

2. عباس بالفاطمي، جمال بلخباط: "**تحديات الاندماج الاقتصادي الخليجي**"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، جامعة باتنة، الجزائر.

- **البحوث والتقارير والمؤتمرات:**

1. ليث محمود حسن خطاطبة: "**قضايا منظمة التجارة العالمية وانعكاساتها على الاردن والدول النامية**"، بحث مقدم الى برنامج كرسي منظمة التجارة العالمية، كلية اللغات الاجنبية، جامعة الاردن، 2011.

2. عدنان فرحان الجوراني: "**منظمة التجارة العالمية وأثرها على الدول النامية**"، (المحور: الإدارة والاقتصاد)، الحوار المتمدن، العدد 3446، تاريخ الاطلاع 2016/02/03، وقت الاطلاع 10:20.

3. الأمانة العامة للمجلس التعاون لدول الخليج العربية، "**مجلس التعاون لدول الخليج العربية عشرون عاما من الإنجازات**"، جانفي، 2002.

4. صفية أحمد أبو بكر: "**الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات**"، مؤتمر الجوانب القانونية والاقتصادية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، 1991.

5. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي ،"**دول مجلس التعاون في أرقام التجارة الخارجية 2014**"، مقررات المجلس، العدد 4، 2016.

6. المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون الخليجي، "**ملامح الأداء الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي العربية 2013**"، مقررات المجلس، العدد الأول، 2015.

7. عاطف لافي مرزوق، ودان كاظم عبد الحميد: "**منظمة التجارة العالمية**" (الفرص والتحديات)، اهتمامات الدول العربية " المؤتمر العربي السابع الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية"، ، منعقد في بيروت، لبنان، للمدة 28.04.2011.

- **منشورات على الانترنت:**

1. مقال منشور بعنوان: "**الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون ومهام اللجان والهيئات**"، جريدة الاتحاد، تاريخ الاطلاع: 2016/02/08 وقت الاطلاع 16:57.من خلال الرابط:
http://www.alittihad.ae/coumns.phs

2. مقال منشور بعنوان: "**مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج الأمانة العامة**"، النظام الأساسي لمجلس التعاون، تاريخ الاطلاع 2016/03/14، وقت الاطلاع 20:50، من خلال الرابط:
www.gcc-sg.org

3. مقال منشور بعنوان: "**دراسة خليجية تدعو لمواجهة انعكاسات العولمة على القطاع السياحي الخليجي**"، جريدة اليوم، الدمام، يوليو 2003، وقت الاطلاع 14:30، تاريخ الاطلاع 2016/05/07.

4. مقال منشور على صفحة الانترنت بعنوان: "**وظيفة المنظمة العالمية للتجارة**"، تاريخ الاطلاع 2016/02/05، وقت الاطلاع 18:15، أنظر الرابط **www.syria-news.com**

5. مقال منشور على صحيفة الانترنت بعنوان: **آثار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية في الدول النامية**، تاريخ الاطلاع 20/04/2016، وقت الاطلاع 19:48.أنظر الرابط **www.moqatel.com**

6. مقال منشور على صفحة الانترنت بعنوان: "**تحرير التجارة ومنظمة التجارة العالمية**"، تاريخ الاطلاع 2016/02/22، وقت الاطلاع 10:45 أنظر الرابط .www.moqatel.com

7. منشور بعنوان: "**اتفاقية التجارة في الخدمات بمنظمة التجارة العالمية (الجاتس)، وزارة التجارة والصناعة**"، تاريخ الاطلاع 2016/05/02، وقت الاطلاع 10:45، من خلال الرابط www.mci-gov.sa .

8. www.gcc_stat.com

9. www.gulfargaam.com

10. http://www.google.dz/faculty.ksu-edu.sa

المراجع الأجنبية:

1. Mahfoud lacheb, organisation mondial du commerce (omc), traduit par mahmoud zauaoui, offic des publications universitaires, alger, 2007.

2. jean Claude Lefort, OMC à t_elle perdu le sud, N: 2750, les document information de l'assemblé national, 2000.

قائمة الملاحـق

الملحق 04

ميزان مدفوعات دولة الامارات العربية المتحدة مليون دولار

الدولة	البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإمارت العربية المتحدة	أ.الحساب الجاري	28373	36936	22278	7854	7227	50984	6908	64726
	1.السلع	48877	64171	62925	42124	48878	106668	132073	137246
	الصادراتfob	134995	180529	230213	191933	213104	302243	-217677	378918
	الواردات fob	-88118	-116357	-176288	-149809	-164226	-195575	-217647	-241672
	2.الخدمات	-13882	-23808	-33831	-27295	-30302	-43750	-48112	-53801
	الخدمات دائن	-	-	9596	10164	11712	12807	15079	17240
	الخدمات مدين	-	-	-43427	-37458	-42014	-56557	-63191	-71040
	3.الدخل	-	5842	3804	3215	-99	110	289	177
	الدخل دائن	-	-	-	-	-	-	-	-
	الدخل مدين	-	-9269	-	-	-	-	-	-
	4.التحويلات الجارية	-6622	-	-10610	-10191	-11250	-12044	-15251	-18896
	تحويلات دائن	-	-11284	-	-	-	-	-	-
	تحويلات مدين	-	-	-626	-654	-	-12044	-	-
	ب.الحساب الرأسمالي والمالي	-17201	-11284	-55292	-9696	5015	-29740	-39714	-44597
	1.الحساب الرأسمالي	-	1573	-	-	-	-	-	-
	2.الحساب المالي	17201	49739	-55292	-	5015	-29740	-39714	-44597
	ج.صافي السهو والخطأ	-4670	-49739	-13953	-4294	-4924	-16714	-19401	930
	د.الميزان الكلي	6502	-	-46967	-6137	7318	4530	9892	21060
	(الفائض/العجز)	-6502	-	46967	6137	-7302	-4530	-9892	-21060
	هـ.الأصول الإحتياطية								

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الملحق 05

ميزان مدفوعات المملكة العربية السعودية مليون دولار

الدولة	البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
	أ.الحساب الجاري	99066	93380	132322	20954	66751	158544	164764	134330
المملكة	1.السلع	147391	150716	212027	105229	153712	244774	246570	224335
العربية	الصادراتfob	211305	233311	313481	192307	251143	364735	388370	377042
السعودية	الواردات fob	-63914	-82595	-101454	-87078	-97431	-119691	-141799	-152707
	2.الخدمات	-35379	-46690	-65858	-65242	-66084	-66528	-62357	-64902
	الخدمات دائن	14202	16404	9373	9749	10689	11489	11050	11683
	الخدمات مدين	-49581	-63094	-75231	-74991	-76772	-78017	-73407	-76585
	3.الدخل	3835	6396	9165	8640	7044	9684	10989	10766
	الدخل دائن	10481	15138	21498	19752	18171	19766	23648	25252
	الدخل مدين	-6646	8741	-12333	-11113	-11128	-10082	-12659	-14485
	4.التحويلات الجارية	-16781	-17043	-23012	-27673	-27921	-29386	-30438	-35869
	تحويلات دائن	-	-	-	-	-	-	71	93
	تحويلات مدين	-16781	-17043	-23012	-27673	-27921	-	-30509	-35963
	ب.الحساب الرأسمالي والمالي	-	-	-	-	-	-	-	-
	1.الحساب الرأسمالي	-	-	-	-	-	-	-	-
	2.الحساب المالي	-7497	-2116	34729	-60837	-2657	-14413	-6369	-61000
	ج.صافي السهو والخطأ	-20659	15702	-30008	-32638	-34153	48075	-42621	-3844
	د.الميزان الكلي	70910	79794	137044	32638	35256	96057	115773	69151
	(الفائض/العجز)	-70910	-79794	-137044	-	-35256	-96057	-115773	-69151
	هـ.الأصول الإحتياطية								

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الملحق 06

ميزان مدفوعات دولة قطر مليون دولار

الدولة	البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
قطر	أ.الحساب الجاري	9459	9459	10446	14199	10013	51979	62031	62587
	1.السلع	19240	19240	22196	29777	24476	87373	102198	105462
	الصادراتfob	34051	34051	42020	54912	46928	114299	132985	136937
	الواردات fob	-14811	-14811	-19824	-25135	-28452	-26926	-30787	-31475
	2.الخدمات	-2763	-2763	-3726	-3796	-6282	-9473	-13984	-16304
	الخدمات دائن	4193	4193	3592	3425	-	7394	9922	1175
	الخدمات مدين	-6957	-6957	-7318	-7222	-	-16867	-2306	-27479
	3.الدخل	-3280	-3280	-4239	-6762	-451	-13271	-12125	-11326
	الدخل دائن	1980	-1980	1368	1551	1672	6166	-6518	6391
	الدخل مدين	-5260	-5260	-5607	-8313	-2123	-19437	-18643	-17717
	4.التحويلات الجارية	-3737	-3737	-3785	-2019	-7724	12651	-14058	-15245
	تحويلات دائن	-	-	-	-	-	1785	1970	1116
	تحويلات مدين	-	-	-	-	-	14436	16028	16362
	ب.الحساب الرأسمالي والمالي	-5588	-5588	544	392	-1893	-62584	-44399	-54497
	1.الحساب الرأسمالي	-991	-991	-1131	-1360	-1796	-3605	-6110	-4784
	2.الحساب المالي	-4596	-4596	1675	1751	-97	-58979	-40803	-49716
	ج.صافي السهو والخطأ	1568	1568	1673	-2364	-	-3738	-1553	975
	د.الميزان الكلي (الفائض/العجز)	5440	5440	12363	11927	8120	-14346	16080	9064
	هـ.الأصول الإحتياطية	-5440	-5440	-12363	-11927	-8120	14346	-16080	-9064

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الملحق 07

ميزان مدفوعات دولة الكويت مليون دولار

الدولة	البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
	أ.الحساب الجاري	45312	41330	60239	28384	38293	70761	78708	69783
الكويت	1.السلع	40213	42564	64004	35894	47563	82332	95401	89992
	الصادراتfob	56453	62526	86944	54423	67631	104290	119643	115854
	الواردات fob	-16240	19962	-22939	-18529	-20068	-21958	-24241	-25862
	2.الخدمات	-2194	-3175	-3818	-2172	-5638	-7543	-12261	-15755
	الخدمات دائن	8444	10169	11959	11571	9324	10193	8837	5864
	الخدمات مدين	-10683	-13344	-15777	-13743	-14962	-17737	-21097	-21619
	3.الدخل	-10967	12395	10743	7683	9420	11097	12695	12165
	الدخل دائن	12499	16327	13962	8861	10620	11418	1399	13782
	الدخل مدين	-1533	-3932	-3219	-1178	-1200	-321	-1304	-1616
	4.التحويلات الجارية	-3674	-10453	-10689	-13022	-13052	-15125	-17128	-16620
	تحويلات دائن	-	-	-	-	-	-	2	2
	تحويلات مدين	-3674	-10453	10689	-13022	-13052	-15125	-17130	-16622
	ب.الحساب الرأسمالي والمالي	-48815	-33375	-49552	-25520	-44318	-59008	-76474	-64460
	1.الحساب الرأسمالي	744	1482	1729	1007	2121	3557	4243	-4471
	2.الحساب المالي	-49559	-34862	-51281	-26527	-46439	-62521	-80717	-68931
	ج.صافي السهو والخطأ	7087	-4737	-10014	895	6636	-7282	1124	-1968
	د.الميزان الكلي (الفائض/العجز)	3584	3219	647	3759	611	4471	3358	3356
	هـ.الأصول الإحتياطية	-3584	-3219	-647	-3759	-611	-4471	-3358	-3356

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الملحق 08

ميزان مدفوعات مملكة البحرين مليون دولار

الدول	البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
البحرين	أ. الحساب الجاري	2187	2907	2257	560	770	3247	2938	2560
	1. السلع	2386	2708	3069	2261	2457	7544	6529	7270
	الصادرات FOB	12340	13634	17316	11874	13647	19650	19768	20927
	الواردات FOB	-9954	-10925	-14246	-9613	-11190	-12106	-13239	-13656
	2. الخدمات	1717	1980	1886	2090	2328	1517	1605	1422
	دائن	3322	3681	3916	3831	4233	3296	3085	3302
	مدين	-1605	-1701	-2030	-1741	-1905	-1778	-1480	-1560
	3. الدخل	-385	-299	-924	-2400	-2373	-3764	-3121	-3966
	دائن	7634	10374	7088	1680	1468	6822	2998	3327
	مدين	-8019	-10672	-8012	-4080	-3841	-10586	-6835	-7613
	4. التحويلات الجارية	-1531	-1483	-1774	-1391	-1642	-2050	-2070	-2166
	دائن	-1531	-1483	-1774	-1391	-1642	-2050	-2074	-2166
	مدين	-1376	-1502	-2521	-428	-402	-3906	-1667	-2263
	ب. حساب الرأسمالي والمالي	75	50	50	50	50	76	100	100
	1) الحساب الرأسمالي	-1451	-1552	-2571	-478	-352	-3982	-1767	-2363
	2) الحساب المالي	11	10	-30	-250	107	71	-598	-123
	ج. صافي السهو والخطأ	822	1415	-294	-118	1280	-587	-673	173
	د. الميزان الكلي (فائض/عجز)	-822	-1415	294	118	-1280	587	673	-173
	هـ. الأصول الاحتياطية								

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الملحق 09

ميزان مدفوعات سلطنة عمان **مليون دولار**

الدولة	البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سلطنة	أ.الحساب الجاري	5659	2462	5019	-596	5871	10263	8312	5117
عمان	1.السلع	117706	10349	17012	11600	18726	25594	26510	24588
	الصادراتfob	21587	24692	37719	27652	36601	47092	52138	56429
	الواردات fob	-9880	-14343	-20707	-16052	-17874	-21498	-25628	-31841
	2.الخدمات	-2593	-3412	-4052	-3862	-4393	-4918	-5808	-7126
	الخدمات دائن	-	-	-	-	-	-	-	-
	الخدمات مدين	-	-	-	-	-	-	-	-
	3.الدخل	-666	-804	-2760	-3018	-2759	-3199	-4303	-3241
	الدخل دائن	1742	-2162	1097	653	869	697	939	2010
	الدخل مدين	-2408	-2966	-3857	-3671	-3628	-3896	5243	-5251
	4.التحويلات الجارية	-2788	-3670	-5181	-5316	-5704	-7215	-8086	-9105
	تحويلات دائن	-	-	-	-	-	-	-	-
	تحويلات مدين	-2788	-	-5181	-5316	-5704	-7215	-8086	-9105
	ب.الحساب الرأسمالي والمالي	-3145	3580	-3815	2696	-4437	-7763	-6120	7694
	1.الحساب الرأسمالي	-96	827	-52	55	-65	-146	-86	55
	2.الحساب المالي	-3049	2753	-3763	2641	-4372	-7618	-6034	7796
	ج.صافي السهو والخطأ	-380	209	623	-1024	65	-1037	-1157	-500
	د.الميزان الكلي (الفائض/العجز)	2206	6250	1827	1076	1499	1462	1036	12310
	هـ.الأصول الإحتياطية	-2206	-6250	-1827	-1076	-1499	-1462	-1036	-12310

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الملحق 01

الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية مليون دولار

البيان	2012		2013		معدل النمو % (12/13)
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	
1.الأنشطة النفطية	763,218	48,4	751,210	45,9	1,6
النفط الخام و الغاز	17,641	1,1	18,313	1,1	3,8
2.الأنشطة غير النفطية	147,502	9,3	153,549	9,4	4,1
1.2الزراعة و الأسماك	22,409	1,4	23,444	1,4	4,6
2.2الأنشطة الصناعية	81,884	5,2	91,742	5,6	12
الصناعات التحويلية	4,212	0,3	4,515	0,3	7,2
الكهرباء و الغاز و المياه	129,377	8,2	140,975	8,6	9
التشييد و البناء	82,731	5,2	89,403	5,5	8,1
التعدين و استغلال المحاجر	82,061	5,2	90,473	5,5	10,3
3.2الأنشطة الخدمية	95,412	6	109,784	6,7	15,1
تجارة الجملة و التجزئة و المطاعم و الفنادق	155,822	9,9	169,115	10,3	8,5
النقل و التخزين و الاتصالات	41,334	2,6	44,784	2,7	8,3
الخدمات المالية والتأمين	-34,685	2,2	-36,928	2,3	6,5
الأنشطة العقارية و خدمات الأعمال	1,588,920	100,7	1,650,381	100,8	3,9
الخدمات الحكومية	-11,229	0,7	13,551	0,8	20,7
خدمات أخرى	1,577,690	100	1,636,830	100	3,7
3.خدمات الوساطة المالية المقدرة (المحتسبة)					
4.الناتج المحلي الإجمالي بسعر الأساس (1+2+3)					
5.صافي الضرائب على المنتجات					
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (4+5)					

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الملحق 02

نصيب الفرد من من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون خلال الفترة 2006-2013

مليون دولار

السنة	البيان	الإمارات العربية المتحدة	ملكة البحرين	المملكة العربية السعودية	سلطنة عمان	قطر	الكويت	المجمـوع
2006	السكان	5,012,384	960,425	24,121,890	2,577,062	1,042,951	2,366,113	36,080,825
	الناتج المحلي	222,116	18,505	376,398	37,216	60,882	101,923	817,041
	نصيب الفرد	44,314	19,268	15,604	14,441	58,375	43,076	22,645
2007	السكان	6,219,006	1,039,297	24,941,298	2,743,499	1,218,252	2,495,415	38,656,767
	الناتج المحلي	257,916	21,730	415,688	42,085	79,712	118,996	936,127
	نصيب الفرد	41,472	20,909	16,667	15,340	65,431	47,686	24,216
2008	السكان	8,073,626	1,103,496	25,787,025	2,867,428	1,448,484	2,631,963	41,912,022
	الناتج المحلي	315,474	25,711	519,797	60,905	115,270	147,539	1,184,696
	نصيب الفرد	39,075	23,300	20,157	21,240	79,580	56,056	28,266
2009	السكان	8,199,996	1,178,415	26,660,857	3,173,917	1,638,644	2,777,861	43,629,690
	الناتج المحلي	253,547	22,938	429,098	48,388	97,798	105,990	957,760
	نصيب الفرد	30,920	19,465	16,095	15,246	59,683	38,155	21,952
2010	السكان	8,264,070	1,228,543	27,563,432	2,773,479	1,715,098	2,933,268	44,477,890
	الناتج المحلي	286,049	25,713	526,811	58,641	125,122	155,339	1,137,676
	نصيب الفرد	34,614	20,930	19,113	21,144	72,953	39,321	25,578
2011	السكان	8,264,070	1,195,020	28,376,355	3,295,298	1,732,717	3,098,892	45,962,352
	الناتج المحلي	347,454	29,044	669,507	67,938	169,805	154,061	1,437,808
	نصيب الفرد	42,044	24,304	23,594	20,617	97,999	49,715	31,282
2012	السكان	8,264,070	1,234,571	29,195,895	3,623,001	1,832,903	3,268,431	47,418,871
	الناتج المحلي	372,314	30,756	733,956	76,341	190,290	174,033	1,577,690
	نصيب الفرد	45,052	24,913	25,139	21,071	103,819	53,247	33,271
2013	السكان	8,264,070	1,274,800	29,994,272	3,855,206	2,003,700	3,448,139	48,840,187
	الناتج المحلي	402,340	32,897	744,336	78,183	203,235	175,839	1,636,830
	نصيب الفرد	48,685	25,806	24,816	20,280	101,430	50,995	33,514

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الملحق 10

الناتج المحلي للقطاعات الخدمية لدولة الإمارات العربية المتحدة

مليون دولار

البيان	2012		2013		معدل النمو
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	% (13/12)
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	46362	12,5	49193	12,2	6,1
النقل والتخزين والاتصالات	29169	7,8	31779	7,9	8,9
الخدمات المالية والتأمين	23786	6,4	26679	6,6	12,2
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	36158	9,7	40615	10,1	12,3
خدمات حكومية	18505	5	20926	5,2	13,1
خدمات أخرى	10434	2,8	11318	2,8	8,5

المصدر : المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

الملحق 11

الناتج المحلي للقطاعات الخدمية لدولة البحرين

مليون دولار

البيان	2012		2013		معدل النمو (2013/2012) %
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	1921	6,2	2012	6,1	4,8
النقل والتخزين والاتصالات	1933	6,3	2033	6,2	5,2
الخدمات المالية والتأمين	4777	15,5	4982	15,1	4,3
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	1560	5,1	1625	4,9	4,2
خدمات حكومية	3797	12,3	4012	12,2	5,7
خدمات أخرى	1752	5,7	1910	5,8	9

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الملحق 12

الناتج المحلي للقطاعات الخدمية للمملكة العربية السعودية

مليون دولار

البيان	2012		2013		معدل النمو
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	% (13/12)
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	58438	8	64423	8,7	10,2
النقل والتخزين والاتصالات	33141	4,5	35802	4,8	8
الخدمات المالية والتأمين	28812	3,9	31025	4,2	7,7
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	33171	4,5	40923	5,5	23,4
خدمات حكومية	93240	12,7	98152	13,2	5,3
خدمات أخرى	12259	1,7	13264	1,8	8,2

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الملحق 13

الناتج المحلي للقطاعات الخدمية لدولة الكويت

مليون دولار

البيان	2012		2013		معدل النمو
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	% (13/12)
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	6282	3,6	6966	4	10,9
النقل والتخزين والاتصالات	8772	5	9215	5,2	5
الخدمات المالية والتأمين	10588	6,2	11398	6,5	5
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	11163	6,4	11506	6,5	3,1
خدمات حكومية	13058	7,5	14721	8,4	12,7
خدمات أخرى	13880	8	14881	8,5	7,2

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الملحق 14

الناتج المحلي للقطاعات الخدمية سلطنة عمان

مليون دولار

البيان	2012		2013		معدل النمو
	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	% (13/12)
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	5674	7,4	5931	7,6	4,5
النقل والتخزين والاتصالات	3586	4,7	3821	4,9	6,5
الخدمات المالية والتأمين	3312	4,3	3598	4,6	8,6
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	2837	3,7	3004	3,8	5,9
خدمات حكومية	10722	14	12130	15,5	13,1
خدمات أخرى	860	1,1	984	1,3	14,5

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الملحق 15

الناتج المحلي للقطاعات الخدمية لدولة قطر

مليون دولار

البيان	2012		2013		معدل النمو (2013/2012) %
	القيمة	%	القيمة	%	
تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق	10699	5,6	12450	6,1	16,4
النقل والتخزين والاتصالات	6129	3,2	6754	3,3	10,2
الخدمات المالية والتأمين	10519	5,5	12792	6,3	21,6
الأنشطة العقارية وخدمات الأعمال	10525	5,5	12111	6	15,1
خدمات حكومية	16500	8,7	19175	9,4	16,2
خدمات أخرى	2149	1,1	2427	1,2	12,9

المصدر: المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

الملحق 03

إجمالي الإيرادات و الإنفاق العام لدول مجلس التعاون خلال الفترة 2006-2013

مليون دولار

الدولة	البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الإمارات العربية المتحدة	إجمالي الايرادات		62287	104543	63846	76793	76793	112381,8	126712,8
	إيرادات النفط		47996	73335	33323	46230	46230	76045	80925
	ايرادات أخرى		14291	31208	30523	30563	30563	36337	45788
	إجمالي الإنفاق		43492	75067	106408	93679	93679	130523,9	134506,3
	إنفاق استثماري		10459	23083	47727	25650	25650	29147	29050
	انفاق جاري		33033	51984	58681	68029	68029	101376	105457
	العجز أو الفائض		18795	29476	-42562	-16886	-16886	-118142,1	-7793,6
البحرين	إجمالي الايرادات		5416,6	7121,3	4543	5786,2	7506,6	8069,8	7828,9
	إيرادات النفط		4336,3	6075,8	3770,7	4925,8	6593,4	7036	6915
	ايرادات أخرى		1080,3	1045,5	772,3	860,4	911,2	1034	614
	إجمالي الإنفاق		4835,2	5479,6	5537,8	7009,1	7587,7	8672,6	8919,5
	إنفاق استثماري		1295,1	1351.9	1037	2041	1172,3	2042	1350
	انفاق جاري		3540,1	4127,7	4500,8	4968,1	6415,4	6631	7550
	العجز أو الفائض		581,4	1641,7	-994,8	-1222,9	-83,1	602,8	-1090,7
المملكة العربية السعودية	إجمالي الايرادات		171413,4	293598,1	135948	197764,2	298077,8	233639,5	308362,9
	إيرادات النفط		149916,3	262231,7	115845	178737,3	275829,3	305285	276012
	ايرادات أخرى		21497,1	31366,4	20102,7	19026,9	22248,5	27355	32351
	إجمالي الإنفاق		124332,8	138685,1	159049	174369,3	220453,3	332881,3	260270,4
	إنفاق استثماري		31746,4	34994,7	47957,3	53024,5	73653,3	69781	83191
	انفاق جاري		92586,4	103690,4	111091,7	121344,8	146800	163100	177079
	العجز أو الفائض		581,4	154913	-23101	23394,9	77624,5	99758,1	48092,5

سلطنة عمان	إجمالي الايرادات		15398,2	19866,6	17551,1	20589,1	32486,9	35044,2	36170,6
	إيرادات النفط		9566,20	13246,03	11678,80	14226,53	25136,3	25569	27125
	ايرادات أخرى		5832	6620,6	5872,3	6362,6	7350,6	9475	9046
	إجمالي الإنفاق		14446,8	17428,6	17969,8	19214,8	23571,7	35253,8	36385,4
	إنفاق استثماري		4414,3	5932,1	6998,4	6753,7	7697	12438	13441
	انفاق جاري		10032,5	11496,5	10971,4	12461,1	15874,6	22816	22944
	العجز أو الفائض		951,4	2438	-418,7	1374,3	8915,2	-209,6	-214,8
قطر	إجمالي الايرادات		32380,8	38676,3	46435,9	42802,2	67913	96192	94521,4
	إيرادات النفط		19436,3	21950,3	22717,9	26581,2	42599	_	_
	ايرادات أخرى		12944,5	16726	23718	16221	25314	_	_
	إجمالي الإنفاق		23695	27423,4	33369,4	39449,9	47649,4	43500,5	56225
	إنفاق استثماري		9322,5	11685,1	12987,4	16273,1	18548,7	_	_
	انفاق جاري		14372,5	15738,3	20382	23176,8	29100,7	_	_
	العجز أو الفائض		8685,8	11252,9	13066,5	3352,3	20263,6	25691,5	38296,4
الكويت	إجمالي الايرادات		63825,4	63825,4	76376	71647	101662	118226,9	111896,5
	إيرادات النفط		59509,9	59509,9	71545,8	66620	95724	111239	103398
	ايرادات أخرى		4315,5	4315,5	4830,2	5027	5938	6988	8498
	إجمالي الإنفاق		34649,3	34649,3	60032,6	52226	60922	60485,6	73450,4
	إنفاق استثماري		4357,5	4357,5	5340	5954	6557	5853	6305
	انفاق جاري		30291,8	30291,8	54692,6	46272	54365	54633	67145
	العجز أو الفائض		29176,1	-29176,1	16343,4	19421	40740	57741,3	38446,1

المصدر: الاعتماد على بيانات الأمانة العامة لدول مجلس التعاون و المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون